آفاق برلمانية

تشرين الثاني ٢٠٠٢م | المجلد السادس - العدد ٢ | نشرة تصدر عن مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | November 2002

إصلاح فتح...إصلاح السلطة

في حوار حر وطليق عما جرى، ولماذا جرى:أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

محمود عباس «أبو مازن» : نعم، هزمنا بلا شك

حاوره: أحمد داود

أجريت هذه المقابلة بعد الاجتياح الدموي الكبير الذي بدأ في نهاية آذار، ونشرت في العدد الماضي من «آفاق برلمانية» الذي ظل يتأخر بسبب الاجتياحات المتواصلة، ولم يوزع في وقته وبالشكل المناسب بسبب ذلك. لذا فنحن نعيد نشرها هنا لأهميتها.

دار الحوار حول: هل انتصر الفلسطينيون، أم لحقت بهم هزيمة جديدة تضاف إلى سجل النكبات والنكسات التي يحفل بها تاريخهم منذ قرن من الزمان؟ نعم هزمنا، هكذا يجيب أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن).

هل هو سوء طالع لازم الشعب الفلسطيني على امتداد ثوراته وهباته الشعبية التي غطت عقوداً طويلة من السنين، بما فيها الانتفاضة الراهنة، أم أنه كان بالإمكان أبدع مما كان؟ نعم أخطأنا والهزيمة ليست قدراً محتوماً لا يمكن رده، لو أحسنا إدارة الانتفاضة بطريقة أخرى. هذا اعتراف صريح بالخطأ من (أبو مازن) أحد أعلى المراجع السياسية والنضالية الفلسطينية.

والحل الذي يقترحه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ؟

إنها الانتفاضة مرة، أخرى، لكن بعد إعادة صياغتها، وتنظيفها مما علق بها من أخطاء وخطايا، وإعادتها إلى صوابها، بلا عسكرة وبلا عمليات انتحارية.

عسكرة الانتفاضة خدمة جليلة لشارون

س: الاجتياح الإسرائيلي نهاية شهر آذار وطوال شهر نيسان الماضي مثل ذروة الهجوم على الشعب الفلسطيني وقيادته وانتفاضته. هذه الانتفاضة مرت في عدد من الأطوار المختلفة، وانتهت عمليا إلى أعمال مقاومة عسكرية، وأخص بالذكر العمليات الانتحارية، فيما خسرت طابعها الجماهيري، ما هو تفسيرك لما جرى ولماذا جرى؟

ج- دعنا نعود إلى الأصول ونجيب عن ا

التتمة (ص ٣)

أمين عام الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا»

صالح رأفت: فراغ قيادي أم استقواء بالدبابات الإسرائيلية؟

– كيف تنظر الى الدعوات المتصاعدة بشأن ضرورة إجراء إصلاحات؟

•في البداية علينا أن نميز تماما بين الدعوات التي تنادي بالتغيير والإصلاح من أجل تعزيز الصمود الوطني في مواجهة العدوان الإسرائيلي والاحتلال والحصار، وإحداث تغيير حقيقي في مؤسسات السلطة الوطنية، ومؤسسات المجتمع المدني، وبين الأصوات التي تنادي بالتغيير والإصلاح في إطار السعي الى التكيف مع الشروط والاملاءات الإسرائيلية-الأمريكية، الهادفة الى مصادرة صلاحيات الأخ الرئيس ياسر عرفات، المنتخب من قبل شعبه، كرئيس للسلطة الوطنية

التتمة (ص ٢)

عضو المجلس التشريعي

د. عزمي الشعيبي: إذا لم تتحرك فتح لن يتحرك أحد

– كيف تنظر إلى الدعوات المتصاعدة بشأن ضرورة إجراء إصلاحات في أجهزة وبنى وهيكلية السلطة الوطنية ومؤسساتها؟

•هذه الدعوات تعبر بالتأكيد عن الشعور بعمق الأزمة التي تعيشها السلطة الوطنية والمجتمع الفلسطيني. من أبرز تعبيرات هذه الأزمة فشل السلطة في الصمود المعقول في مواجهة الهجمة الإسرائيلية، التي كشفت هشاشة الوضع الفلسطيني الداخلي، وخاصة بنيته المؤسساتية التي أصابها الشلل شبه التام، وعجزت عن تقديم الحد الأدنى من الاحتياجات العادية التي تتطلبها طبيعة وظروف المواجهة.

التتمة (ص ٨)

أمين سر مرجعية حركة فتح في الضفة الغربية:

حسين الشيخ: أبو عمّار خيار نضالي هناك قيادات، تستقوي بالدبابات الإسرائيلية

–كيف تقيم دور حركة فتح وأداءها في المرحلة الراهنة؟

منذ البداية أكدت حركة فتح ان الانتفاضة ليست موضة أو عملا موسميا أو هبة عابرة، بلي خيار فلسطيني في ظل وجود حكومة إسرائيلية متطرفة، ولا تملك أي مشروع سلام تعرضه على الطرف الفلسطيني لإنهاء الاحتلال وفقا لقرارات الشرعية الدولية. وقد سقط الوهم الذي عشش في أذهان البعض في أن هذه الانتفاضة ستهزم أمام الضربات العسكرية المتواصلة. الدليل على ذلك أننا ندخل العام الثالث للانتفاضة التي اعتقد باراك أنه بخطة حقل الأشواك سيجهز عليها. كما أن خطة المائة يوم الشارونية، وغيرها من الوعود التي قطعها على نفسه في حملته الانتخابية، انهارت وتحطمت على صخرة الصمود

التتمة (ص ١٠)

عضو المجلس التشريعي

قدوره فارس: الفساد والفاسدون حلفاء الإحتلال

–كيف تقيم دور حركة فتح وأداءها في المرحلة الراهنة؟

•اعتقد أن فتح قامت بالدور التقليدي الذي طالما قامت به على مدار السنوات الماضية، بمعنى أنها تمكنت من المحافظة على دور أساسي وقيادي كما السابق.

–ماذا يجري داخل الحركة، في ما يخص الإصلاحات الداخلية والهيكلية؟

•منذ وقت طويل تشهد فتح جدلا وحوارا داخليا بسبب عدم انتظام انعقاد مؤتمرات الحركة، وعدم فاعلية مؤسساتها المنتخبة، ووجود مستويات أخرى من القيادة لم تأت في سياق النظام الداخلي للحركة. فالمستويات القيادية التي تملك الشرعية والإمكانيات

التتمة (ص ١٠)

نائب أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح

صخر بسيسو: المؤتمر السادس للحركة هو المخرج

– ما الذي يجري داخل حركة فتح الآن من تفاعلات، خاصة المتعلق منها بموضوعة الإصلاح، والتي تمثلت بتعالي الأصوات المنادية بضرورة إجراء إصلاحات بنيوية في فتح والسلطة؟

•ما يجري داخل فتح هو تقييم علني ونقدي لتجربة بناء السلطة الوطنية ومؤسساتها، وأسلوب عمل وإدارة مؤسساتها المدنية والأمنية، ولسياساتها وبرامجها. وذلك يمثل رسالة علنية مفتوحة من معظم قيادات وكوادر ومناضلي الحركة، وهي موجهة الى الأطر العليا في الحركة مثل المجلس الثوري واللجنة المركزية. هذه الرسالة تطلب تقييم التجربة بدقة سواء على مستوى الحركة وهياكلها أو السلطة ومؤسساتها،كما تطلب تحديد أهدافنا في هذه المرحلة، والعمل على قيادة عملية إصلاح جدية وجذرية تطال مختلف المسارات الحركية.

التتمة (ص ١١)

«آفاق» المستقبل

يصدر هذا العدد من «آفاق برلمانية» باختلاف عن الأعداد السابقة، ليس فقط من ناحية الشكل بل أيضا من ناحية المضمون .

لقد بدأت «آفاق» بالصدور كنشرة ذات توزيع محدود نسبيا قبل أربعة أعوام لإلقاء الضوء على عمل المجلس التشريعي ومتابعة القضايا التي يجري نقاشها في جلساته.

وبعد تقييم المحتوى وسجل «آفاق» خلال السنوات الماضية، تقرر قبل ما يزيد على العام توسيع نطاق المواضيع التي يجري التطرق إليها فيها وتوزيعها على جمهور أوسع. وسيبقى عمل المجالس التمثيلية والقضايا التي تناقش فيها أحد اهتمامات «آفاق» الرئيسية، لكن سيجري توسيع نطاق الاهتمام ليتضمن قضايا أخرى ذات علاقة بعمل المجلس وبالقضايا الداخلية العامة.

فعلى سبيل المثال، من الواضح أن أحد أسباب ضعف المجلس التشريعي هو طبيعة النظام السياسي الفلسطيني الحالي. والقضايا هنا مترابطة ومتشابكة. فمن يريد مجلسا تشريعيا قوياً مستقلاً عن السلطة التنفيذية قدر الإمكان، عليه أن يبدأ بقانون الانتخابات.

ما هو وجه العلاقة؟ إن الداوئر الانتخابية الصغيرة والكثيرة تؤدي في الغالب إلى وجود مجلس مكون من أفراد (أي ليس كتل أو أحزاب) قواعدهم محلية ، وكذلك اهتمامهم ونشاطهم، مجلس يسهل ضبطه أو إهماله.

هذا هو أحد أسباب عدم رغبة السلطة التنفيذية بتعديل قانون الانتخابات القديم. ومن المؤسف حقا أن الآلية الوحيدة الفعالة في إحداث تغيير في عدد من نواحي تنظيم الحياة السياسية الفلسطينية هي آلية خارجية. مع أن ضعف البنى والهياكل والأطر السياسية الداخلية هو أحد أهم أسباب أزمة النظام السياسي الفلسطيني الحالي.

إذا، لا يمكن النظر إلى عمل المجالس التمثيلية دون نظرة أوسع للقضايا والعوامل والمؤثرات الأخرى عليها، وهو ما ستسعى «آفاق» للتطرق إليه، وبنظرة نقدية وفاحصة من جهة، ومسؤولة وملتزمة من جهة أخرى.

رئيس التحرير

صالح رأفت / تتمة

الفلسطينية، والمنتخب من قبل مؤسسات منظمة التحرير كرئيس للجنة التنفيذية، والقبول بالرؤية الأمريكية الإسرائيلية المتعلق بما يسمى «الدولة الفلسطينية المؤقتة»، التي ستتحول وفق وجهة نظر شارون الى دولة دائمة.

وهنا ليس سرا القول أن أصحاب هذه الأصوات يطمحون الى الاستئثار بالحكومة الفلسطينية، أي بالقرار الفلسطيني لتنفيذ ما يسعون إليه.

ونحن في الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا» من القوى التي تدعو الى التغيير والإصلاح منذ سنوات طويلة. وفي هذا السياق، نود التأكيد أنه رغم ما يجري من عدوان وحصار ومجازر، ما نزال نرى ضرورة في الاستمرار في عملية التغيير والإصلاح التي تكفل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وتعالج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الآخذة في التفاقم، والتي يعاني منها غالبية أبناء الشعب الفلسطيني، الذين باتوا يعيشون دون خط الفقر، وبما يكفل أيضا إجراء انتخابات في جميع المستويات، لأن التغيير الحقيقي برأينا يأتي عبر صناديق الاقتراع.

وفي الوقت نفسه ندعو الى اعتماد قانون انتخاب جديد يؤكد على التزامن بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ويعتمد النظام الانتخابي المختلط، الذي يجمع بين نظام الدائرة الانتخابية والقائمة النسبية، لأن هذا من شأنه ضمان تكريس القدس كدائرة انتخابية، والحفاظ المقاعد المخصصة للمسيحيين، والطائفة السامرية.

حين كانت حياة الرئيس ومن معه مهددة بالخطر، خرج علينا بعض المسئولين الذين تحدثوا عن الفراغ القيادي وضرورة إطلاق مبادرة سياسية فلسطينية جوهرها التعاطي مع المطالب الأمريكية الإسرائيلية بالطبع. هؤلاء هم أنفسهم من أبرز دعاة وقف الانتفاضة منذ أيامها الأولى، أي الانتفاضة ذات الطابع الشعبي.

فراغ قيادي أم استقواء بالدبابات الإسرائيلية

– هناك من يقول أن العديد من الأصوات المنادية بالإصلاح ليست أصيلة، بمعنى أن منها من يحاول ركوب الموجة لغايات شخصية وربما لغايات يقول البعض أنها مشبوهة، ماذا تقول في ذلك؟

في الهجوم الأخير على مقر الرئاسة برام الله، حيث كانت حياة الرئيس ومن معه مهددة بالخطر، خرج علينا بعض المسئولين الذين تحدثوا عن الفراغ القيادي وضرورة إطلاق مبادرة سياسية فلسطينية جوهرها التعاطي مع المطالب الأمريكية الإسرائيلية بالطبع. والملفت للانتباه هنا، أن هؤلاء هم من أبرز دعاة الإصلاح والتغيير. وهم أنفسهم من أبرز دعاة وقف الانتفاضة منذ أيامها الأولى، أي الانتفاضة ذات الطابع الشعبي.

لكن الحسم الوطني لدى كوادر حركة فتح وأعضاء القوى السياسية الأخرى، ومعهم جماهير شعبنا، كان قادرا على استشعار خطورة مثل هذه التصريحات. فقد جاء الرد سريعا وقاطعا، وتمثل في الهبة الشعبية التي عمت سائر الأراضي الفلسطينية، من رفح الى جنين، وحتى بعض التجمعات الفلسطينية في الخارج.

وبرأيي أن هذه الجماهير انتفضت ضد العدوان والهجوم الذي استهدف مقر الرئاسة أولا، وضد الدعوات التي تنادي بالتعاطي والتكيف مع المطالب والشروط الأمريكية الإسرائيلية، ثانيا.

– لماذا الآن بالتحديد تعالت هذه الأصوات؟

• يمكن القول أن بعض هؤلاء بات يعتقد ان الرئيس ياسر عرفات صار ضعيفا بفعل شراسة العدوان واستمرار المجازر وتصاعد الاعتداءات التي استهدفت تقويض أركان السلطة الوطنية، ومؤسساتها. لذلك هم يحاولون استثمار العدوان والحصار في محاولة لفرض شروطهم ورؤيتهم على الرئيس عرفات، الذي ما يزال متمسكا بالبرنامج الوطني والحقوق الوطنية، ويرفض أن يكون ألعوبة في يد الإدارة الأمريكية ودولة الاحتلال.

رموز الفساد صارت رموز الإصلاح

– ألا تعتقد أن الطريق والسياق والتوقيت الذي أثيرت فيه قضية الإصلاح، كلها عوامل ساهمت في ضرب عملية الإصلاح وأفقدتها معناها؟

•بالتأكيد، لكن الشعب الفلسطيني شعب صغير ويعرف بعضه البعض، ولذلك فهو يعرف حقيقة معدن الرموز التي تريد الإصلاح لما فيه مصلحة الوطن، ويعرف رموز الفساد التي باتت تطرح نفسها الآن باعتبارها الأب الشرعي لفكرة الإصلاح.

مع ذلك أستطيع القول أن كثافة الحديث عن ضرورة إجراء إصلاحات، وما رافقه من تداعيات واجتهادات أدخل الشعب الفلسطيني في حالة من عدم الوضوح والالتباس، و بالتالي بات الشعب الفلسطيني متشككا حيال هذه القضية، خصوصا عندما أصبح يرى ان العديد من رموز الفساد اخذ يطرح نفسه قائدا لعملية الإصلاح و التغيير.

– كيف تنظر الى الحراك و الجدل الذي تشهده حركة فتح على هذا الصعيد؟

•الحراك الداخلي في حركة فتح، و في سائر القوى الفلسطينية، يأتي بالأساس بفعل الانتفاضة والتحديات التي افرزها العدوان الإسرائيلي المتواصل ضد الشعب الفلسطيني. وأستطيع ان أقول ان الغالبية العظمى من أعضاء و كوادر القوى السياسية في بلادنا ما زال همها الأول هو مواصلة الانتفاضة و الكفاح من اجل الخلاص من الاحتلال و الاستيطان و إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. في حين ان البعض ممن يعرفون بالنخب السياسية، سواء من كان منهم في قيادة السلطة او قيادة القوى السياسية، لا هم له سوى الدفاع عن موقعه و امتيازاته. لهذا فهو سيقاتل بشراسة في سبيل حجز مقعد في أية حكومة جديدة. و في حال فشلت هذه المحاولة سيسعون الى استحداث مؤسسات و هيئات حكومية تشبه الوزارة من حيث المواصفات تضمن لهم نفس القدر من الحضور و الامتيازات و المكاسب.

وعندما تجري الانتخابات العامة، آجلا ام عاجلا، سيحاسب الشعب هؤلاء باستبعادهم من عضوية المجلس التشريعي و المجالس المحلية و قيادة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

– ما هي أولويات الإصلاح لديكم؟

•كنا وما نزال من طلائع القوى التي دعت الى التغيير والإصلاح. وحتى يجري إصلاح حقيقي وجذري، يجب الشروع في الإعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، وفتح ملف الانتخابات في مؤسسات المجتمع المدني، لأن صندوق الاقتراع هو القادر على إحداث التغيير والإصلاح وليس أسلوب التعيين الفوقي.

من جانب آخر على السلطة التنفيذية الإسراع في صياغة دستور الدولة العتيدة، بحيث يضمن هذا الدستور تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية، ويكفل الفصل بين السلطات، ويفتح المجال أمام استحداث منصب نائب رئيس، ورئيس للوزراء. وهنا تجب الإشارة الى أن مطالبتنا باستحداث هذين المنصبين قديمة وهي مثبتة في برنامج «فدا» قبل أن تصبح مطلبا أمريكيا وإسرائيليا.

وفي الإطار ذاته نؤكد ضرورة إعادة هيكلة المؤسسات والوزارات من خلال دمج الوزارات والهيئات ذات المهام المتقاربة واقتصار عدد الحقائب الوزارية على ١٩ حقيبة فقط.

كما أننا نجد في تطبيق قانون الخدمة المدنية، وسائر القوانين التي تم إقرارها من قبل المجلس التشريعي، أولوية ملحة وهامة، على أن يتزامن ذلك مع وضع مجموعة من البرامج والخطط، التي من شأنها المساهمة في تحسين الحياة الاقتصادية والمعيشية للمواطن، خاصة في ظل الخسائر الباهظة التي تكبدها جراء الاعتداءات الإسرائيلية، وارتفاع نسبة البطالة جراء الحصار الإسرائيلي، وغيرها من الإجراءات التعسفية. هذه برأينا أولويات من شأن إنجازها أن يكون بداية موفقة وجيدة لعملية إصلاح جذرية وشاملة على مختلف الصعد والمستويات.

في عنق الزجاجة

زكريا محمد

نحن الآن في عنق الزجاج
هل يمكن لنا أن نخرج منه؟
هل نملك الإرادة على ذلك؟
ولو ملكناها هل تساعدنا الظروف على الخروج أم إنها اكبر من طاقتنا؟

هذه هي الأسئلة التي علينا ان نجيب عليها. ويبدو ان بعضنا لا يدرك معنى هذه الأسئلة أو لا يدرك أنها مطروحة أصلا. فمن يستمع على «الرنتيسي» أو «الزهار» على شاشة الجزيرة سيعتقد أن هذه الأسئلة مطروحة على الإسرائيليين لا علينا. وحين تستمع إلى مثل هؤلاء فإنك ستصل إلى أن الخروج من عنق الزجاجة ليس أمرا مؤكدا أبدا، أو ان احتمالات حصوله ليست عالية جدا، وأنه إن حصل فسيتم بفعل الحظ والصدفة وتشابك الأحداث، لا بفعل حنكتنا وإرادتنا.

في كل الأحوال نحن نتحدث عن واقع لا عن أوهام وأحلام. تقول هذا الواقع: أننا في وضع صعب جدا. فبعد عامين من الانتفاضة فإن ميزان القوى يميل بشدة ضدنا. نحن نفقد السيطرة على مجرى المواجهة، بينما العدو يزداد قدرة على إدارتها. ليس ثمة انتفاضة. توجد حرب إسرائيلية متواصلة ضدنا. وحين يبلغ ضغط هذه الحرب أقصاه ينفجر الناس ليوم أو يومين. فوق ذلك يبدو المجتمع منهكا من طول أمد المواجهة، ومن الحرب الاقتصادية الضارية التي شنت ضده لتركيعه. رغم ان هذا المجتمع في غالبيته، يدرك بعمق أنه لا مجال للهزيمة ورفع الراية البيضاء. أي أنه على استعداد للتحمل، إذا ما أديرت المعركة بشكل جيد. يثبت ذلك الهبة العفوية ضد محاولة إذلال الرئيس ودفعه الى الاستسلام.

إذا كان الأمر كذلك فان المطروح هو البحث عن طريق للقيام بتراجع تكتيكي من اجل كسب الوقت ودرء المخاطر التي تتجمع الى ان ينجلي الموقف بشان العراق.

ويبدو ان القوى والتيارات السياسية تنقسم بهذا الخصوص الى أقسام ثلاثة:

الأول: ويمثلة القطاع الواسع من حماس والجهاد الإسلامي. وهؤلاء لا يرون أننا في مأزق. فمن وجهة نظرهم نحن ننتصر ونوشك على هزيمة إسرائيل. لذا فهم على استعداد لمضاعفة سوء وضعنا في كل لحظة.

الثاني: وهو لا يقل خطرا عن الاتجاه الأول يعتقد ليس أننا في مأزق بل إننا قد هزمنا، وأن علينا أن ندفع ثمن هذه الهزيمة. يقول قائد هذا الاتجاه« لقد هزمنا بلا شك». ولأن الهزيمة قد وقعت وصارت أمرا مؤكدا فان علينا ان نبتلع ثمارها المرة من يد شارون ذاته.

المشكلة مع هؤلاء أنهم يعلنون قيادتهم لتيار الإصلاح. فهم يريدون تبليعنا الهزيمة باسم الإصلاح ذاته. الإصلاح هنا يتحول إلى عملية لإصلاح ذاتنا لكي تتوافق مع ما يريده شارون لا لكي نصمد وندرأ الهزيمة. الإصلاح إذن مطية لا غير. مطية تستخدم لجذب الجمهور إلى منطق الاستسلام.

لقد فشل هذا التيار مؤقتا على الأقل. فلعبه المتهور والرديء وضعه في مواجهة الجمهور، الذي فهم ان الاستسلام هو ما يعرضه عليه لا الإصلاح. وقد رد الجمهور على هذا التيار بالهبة الأخيرة إثناء حصار الرئيس. لقد دحرتهم الهبة. وكان بعضهم يظن، بوعي أو بغير وعي، أن دبابات شارون يمكن أن تساعد في تنفيذ إصلاحهم. لقد احترقوا مؤقتا.

لم يدرك هؤلاء الأمر جيدا. لم يدركوا اين نحن. لذا أرادوا أن ينقذوا سلطتهم من دون حساب للناس والمعركة. فالسياسة المتبعة في نظرهم سياسة متهورة ويجب وقفها للحفاظ على سلطتهم. إنهم ما زالوا مقتنعين ان أوسلو ما زالت حية وأن بالإمكان إنقاذها عبر التكيف مع الشروط الإسرائيلية. المشكلة أنهم هم «رجال الرئيس» الذين رسخوا الواقع الذي نعيشه ووشوا بمن حاول ان يغيره.

لم يدرك هؤلاء انه منذ أواخر آذار لم يعد لدينا سلطة في الواقع. وبالتالي فان تركيز جهدنا على إصلاح هذه السلطة لن يخرجنا من المأزق إلا بمعنى القبول بما يريد شارون.

غياب القيادة

قبل هذا الاجتياح لم يكن عندنا قيادة. كانت عندنا سلطة ما. بعد الاجتياح لم يعد لدينا لا سلطة ولا قيادة. لقد كانت السلطة بأجهزتها بديلا عن القيادة. وعندما سحقت هذه الأجهزة بالدبابات دخلنا في الفراغ، حيث لا سلطة ولا قيادة. لقد حصل فراغ كان يجب أن ننشغل بملئه. لكن هذا التيار، أو بعضه على الأقل، فهم من الفراغ شيئا آخر. كان الفراغ عنده أن الرئيس محاصر لا يستطيع القيام بدوره، وليس من المحبذ أن يعود لذلك، لذا فلا بد من ملء هذا الفراغ عبر إفلات الحبل من يديه. هذا هو الإصلاح كما فهموه. لكن الفراغ كان غير ذلك تماما. الفراغ كان غياب قيادة للناس تعيد تنظيم قدرتهم على المواجهة في الظرف الجديد الصعب. هؤلاء لم يكونوا يفكرون في الناس وفي المواجهة. لذا نراهم يشاركون في لعبة المناصب الوزارية التافهة التي تجري أمامنا. وكأن تغيير الوزراء سيغير وضعنا. هذا التيار يظن ان بالإمكان إعادة العجلة إلى الوراء، أي إلى ما قبل الانتفاضة، عبر الخضوع للشروط الإسرائيلية، أي عبر إحداث تغييرعميق في بنية السلطة يزيح طابعها الوطني.

وبدل أن يتم تجميع صفوفنا من أجل استئناف الكفاح ضد الحرب الإسرائيلية، بدل أن ندرس تكتيكاتنا ونعزل الضار منها، أدخلونا في لعبة الإصلاح لسلطة لم يعد لها إلا وجود رمزي.

التيار الثالث الذي لا مركز له هو الذي عبرت عنه الهبة الشعبية. إنه تيار غاضب على السلطة وعلى ممارساتها لكنه ليس مستعدا لإعلان الهزيمة ورفع الراية البيضاء. وهو يرى أصلا ان أي إصلاح يجب أن يبدأ بكنس عدد من قيادات ما يسمى بالإصلاح. فوق ذلك فهو يعتقد أن الإصلاح الذي نريده أعمق بكثير من الإصلاح المطروح. إنه إصلاح للحركة الوطنية كلها بهدف خلق قيادة للناس على الأرض. فمن دون قيادة لا يمكن الوصول إلى النجاح في المعركة. ومنذ الاجتياح في أواخر آذار فقد ظهرت بوضوح أزمة القيادة على مداها. لا احد يقود الناس. والذين يدعون الإصلاح مشغولون بمؤامرات القصور– القصور المدمرة لكي تكتمل السخرية–. ليس لهؤلاء أية علاقة مع الناس. لقد تركوا الناس في الشارع عزلا وانشغلوا بالوزارة ورئاسة الوزارة لسلطة غير موجودة. لم يتصدوا لقيادة الناس في معركة كسر حظر التجول والإغلاق بل قعدوا يتآمرون لإعادة الزمن الذهبي الضائع للمرحوم اوسلو. أما «القيادات الفضائية» فلم يجدها الناس حين احتاجوها. كانوا يضعون اللوم على السلطة وحين دفنت السلطة لمد ستة أشهر بالجرافات في المقاطعة ثبت أنهم مجرد بالونات منفوخة لا غير.

في كل حال فإن العمل الفعلي يجب ان يبدأ من تحت. أي عن طريق إعادة تنظيم الناس لمواجهة مختلفة في ظرف مختلف. وهذا بحد ذاته هو العمل الذي يولد قيادة جديدة من دون رمي القيادة الرمزية قبل أن تنشا القيادة القادرة على الحلول محلها.

وعلى أبواب الحرب شبه المؤكدة على العراق فإن أول ما ينبغي فعله هو الكف عن تكبير قصة الإصلاح في سلطة يستطيع ضابط حرس حدود واحد ان يمنع كل عملها. ثمة مخاطر كبرى في الأفق وثمة احتمال لفرص. علينا ان نحاول بسلوكنا زيادة الفرص وتقليص المخاطر ومحاولة درئها. ثمة مخاطر قد تصل في حدودها القصوى حد التهجير. وثمة فرص أيضا. نقول ذلك حتى لا تكون المخاطر وحدها هي التي ترى.

علينا بالتأكيد ان نهدا. وان نهدا لا يعني ان لا نعمل شيئا. بل أن نعمل بعقل وحساب. وعلى العكس مما قد يظن فربما اكتشفنا أن علينا ان نتحرك لا ان نهدأ بالمعنى السلبي. فلا يمكن اغتنام الفرص إن وجدت فقط عبر الكمون. بل ربما اغتنمت عبر الحركة والتظاهر والمواجهة. لكن في كل الأحوال من الواضح ان الحركة يجب ان تكون شعبية سلمية.

لقد اكتشف لبنان على سبيل المثال ان بإمكانه الآن، وفي أجواء الحملة على العراق، أن يحصل على شيء من مياهه. وفي ظرف آخر كانت الطائرات الإسرائيلية ستقصف محطة الضخ الجديدة لمياه الوزاني.

هذه حرب أيها السادة ولن تكسب بأن يرضى عنا شارون أو بوش. علينا أن نحسب الأمور. وربما أوصلنا الحساب إلى الخروج إلى الشارع لا العكس كما تفكر الكتلة «الإصلاحية».

محمود عباس «أبو مازن» /تتمة

السؤال الأساسي: لماذا اندلعت الانتفاضة؟

لقد اندلعت أكثر من انتفاضة في عهد السلطة الفلسطينية. والانتفاضة الأخيرة انفجرت لعدة أسباب، يمكن حصرها بـ:

أولا: زيارة أرئيل شارون المسجد الأقصى عندما كان رئيساً للمعارضة اليمينية في إسرائيل.

ثانياً: فشل المفاوضات في كامب ديفيد.

ثالثاً: الاستفزاز المتواصل بسبب زيادة وتائر الاستيطان، ومصادرة الأراضي.

الأسباب المذكورة أعلاه مجتمعة مثلت الأساس الموضوعي لانطلاق شرارة الانتفاضة. فزيارة شارون أثارت غضب الشعب الفلسطيني وعموم شعوب العالمين العربي وإسلامي لأسباب غنية عن البيان ترتبط بمشاعرها الدينية والوجدانية حيال القدس ومقدساتها، وقد جاءت هذه الزيارة كما هو معلوم بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، وما نشأ بعدها من أجواء متوترة ومحتقنة وخيبة أمل من المفاوضات وخيار السلام، خاصة أن الزيارة المذكورة حملت رسالة يمكن فهمها كمحاولة لتثبيت، وبالقوة ووفق سياسة الأمر الواقع التي تتبعها إسرائيل، ما طرح آنذاك في كامب ديفيد، عن معادلة لكم فوق ولنا تحت، بخصوص المسجد الأقصى.

والانتفاضة تعريفاً هبة جماهيرية شعبية تستعمل الأساليب والأسلحة البسيطة لتعبر عن احتجاجها على الاحتلال وسياساته الغاشمة. وهذا ما حصل في البداية، لذا فقد تعمدت إسرائيل الرد بقوة، السلاح وبأقصى ما يمكن. غير أن الانتفاضة ظلت لفترة قصيرة تستعمل الحجر والتظاهرة والاحتجاج، ثم دخلت طور إطلاق النار من المدن في الهواء، وهذا أدى إلى ردود فعل اسرائيليه لتدمير المنازل الفلسطينية والهجوم على الأحياء السكنية.

لقد تحفظت على هذا التطور ولم أخف رفضي إياه، لأنه أساء إلى المدنيين الفلسطينيين وجلب لهم وعليهم ردود فعل إسرائيلية عنيفة، وألحق بهم وبمصالحهم أضراراً فادحة. ثم استفحلت هذه الظاهرة وانتقلت إلى طور تنفيذ عمليات ضد المدنيين في العمق الإسرائيلي، وهو ما فاقم الخطأ سالف الذكر ورفعه إلى مستوى بالغ الخطورة ، لأن ضرب المدنيين في العمق الإسرائيلي أدى إلى حالة استقطاب جديدة في المجتمع الإسرائيلي لصالح شارون، إذ تحقق له التفاف فئات واسعة من الرأي العام الإسرائيلي، وانضمت إلى برنامجه التدميري.

أرباح شارون المشار إليها كانت من وعلى حساب رصيدنا ورصيد شرعية وأخلاقية نضالنا، وبالتالي لا أستطيع أن أتجاهل- وببساطة- أننا خسرنا خسارة صافية، وربح هو ربحاً صافياً. فقد بدأنا نخسر سياسياً نتيجة هذه العمليات، وصارت أفعال شارون الإجرامية من وجهة نظر العديد من الأطراف الدولية المؤثرة والفاعلة، بما فيها بعض الإطراف الصديقة، مجرد ردود فعل على العمليات الانتحارية الفلسطينية، ناهيك بالطبع عن اعتبارها من البعض دفاعاً مشروعاً عن النفس.

وبدل أن نتوقف ونقيم هذه الأعمال لنثبت للعالم أن شارون هو المعتدي صارت هذه العمليات أيقونة مقدسة يحظر مسها، بل إن نوعاً من المنافسة اجتاح الفصائل لتنفيذ أكبر عدد ممكن منها. للأسف أصبحنا نكرر العمليات، وبالتالي خسرنا حدودنا التي يمكن أن نحتج بها أمام العالم بأننا ضحايا.

من كل ما ذكر أخلص إلى القول إن تسليح الانتفاضة كان خطأ فادحاً، لأننا دخلنا في حرب مع إسرائيل في مناطق قوتها، وليس مناطق ضعفها، وأقوى ما لديها هو السلاح الذي هو أضعف ما لدينا.

وعلى ذلك فقد ارتكبت في هذا السياق عدة أخطاء يمكن حصرها في اثنين:

أولاً: لم يكن من الصحة في شيء التخلي عن الطابع الشعبي والمشاركة الجماهيرية للانتفاضة حيث تكمن قوتنا، ويكمن ضعف إسرائيل. والدعوة إلى ملاقاتها في مجالات تفوقها، أي في ميدان القتال العسكري.

ثانياً: قدمنا خدمة جليلة -حتى لو صدقت وحسنت النوايا، فالطريق إلى جهنم مفروشة بالنوايا الحسنة- لحكومة رافضة للسلام، وتتستر خلف هذه العمليات لتخفي حقيقة أنها لا تريد السلام وتناصبه العداء. وتمت إعادة تظهير صورتنا في وسائل الإعلام ولدى أوساط واسعة في العالم وترويجنا كأننا نحن من يرفض السلام، ونريد تدمير إسرائيل، أي أعيد تقديمنا وبمساعدة مشهودة من بعضنا (كإرهابيين).

بعد أن بدأت السلطة والقيادة الفلسطينية تتلمس النتائج الوخيمة التي ترتبت على عسكرة الانتفاضة وتنفيذ العمليات الانتحارية، دعت إلى وقف إطلاق النار، لكن لم يسمع صوتها أحد. وفي مراحل لاحقة اضطرت إلى إدانة هذه العمليات. ولكن بعد وقت طويل، وبعد أن أصبحت السلطة عاجزة عن مواجهة هذه العمليات أو توقيفها، خاصة بعد الاجتياح وما نجم عنه من تدمير شبه تام لأجهزتها الأمنية والمدنية، ودخل المشروع الإسرائيلي لتدميرها نهائياً مرحلة جديدة نوعياً، إذ لاحت في الأفق فرصة نادرة لشارون، كي يتخلص من اتفاق (أوسلو) وتدمير نتائجه، فاستباحت أراضي السلطة فصار دخولها وخروجها أمراً اعتيادياً، ثم دمرت بنيتها التحتية، والطريف في الأمر- وبعد كل الذي جرى- مطالبة السلطة القيام بواجباتها.

المفارقة غريبة وجارحة ولا تقف عند هذا الحد، فهي غريبة، لأن المنظمات والفصائل تنفذ العمليات العسكرية باختلاف أنواعها لحسابها، وتطالب السلطة أن توفر لها الحماية والدعم والمساندة، وجارحة لأن الفصائل تنفذ والسلطة هي من يدفع الثمن باهظاً، وعلى سبيل المثال لا الحصر نسمع محتجاً كخالد مشعل (رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس) -المحرر-) يقول: (إذا لم تستطع السلطة توفير الحماية فلترحل، وعملياً هو الراحل وهو الهارب)، كذلك الأخوة في الجبهة الشعبية نفذوا عملية قتل رحبعام زئيفي (وزير السياحة الإسرائيلي) وخرج علينا ناطقهم الرسمي ليقول: (عادوا إلى قواعدهم في رام الله سالمين)، وبعد ذلك يريدون من السلطة أن تحميهم..!!

الانتفاضة تبعث رسائل ولا تحقق نصراً

س: البعض رأى في العمليات الانتحارية سبيلاً، وأداة لخلق نوع من توازن الرعب في ضوء الخلل في موازين القوى قد يحمل إسرائيل على المساومة والبحث عن حل سلمي للأزمة.

هذا أولاً، وثانياً: هل السلطة بريئة من تهمة دفع الانتفاضة إلى أطوارها العسكرية؟ ثم ألم تكن قادرة على اتخاذ القرار في الوقت المناسب لوقف العمليات العسكرية؟ ألم تشارك السلطة ورئيسها نفسه من خلال إطلاق الشعارات الحماسية الملهبة لمشاعر الجماهير في عسكرة الانتفاضة؟

ج) مرة أخرى لنعد إلى أصل الأشياء. أي هدف تريد الانتفاضة تحقيقه ؟ أليس الاستقلال، هل حققته ؟ لا يهمني الحديث عن توازن رعب أو توازن خوف، ما يهمني تحرير القدس، توقف الاستيطان، فرض الانسحاب على جيش الاحتلال من جميع الأراضي الفلسطينية.

لكن الذي حدث بعد عشرين شهراً أن الإنجازات التي حققتها الانتفاضة في أشهرها الأولى انتهت، فالبنية التحتية التي إقامتها السلطة دمرت، السلطة ذاتها كإنجاز وطني شبه مدمرة وعاجزة ومشلولة هنا في الضفة الغربية، وقد تلقى المصير ذاته في غزة، إذا ما قيمة أي حديث عن توازن الرعب وغيره من مقولات لا تسمن ولا تغني من جوع.

لقد حذرت منذ البداية، وعلى وجه التحديد قبل عام او اكثر من تحميل الانتفاضة أكثر مما تحتمل من مهمات وأهداف. وفي هذا السياق، قلت إن الانتفاضة قادرة على أن توصل رسائل.. رسائل الشعب الفلسطيني إلى العالم أنه لم يعد بمقدوره التعايش مع الاحتلال، والاستيطان، والسجون والقمع، وهدم المنازل وانتهاك كرامته، وغيرها من إجراءات تعسفية لا تحتمل ولا تطاق، ويرفضها القانون الدولي، وتأباها الشرعة الإنسانية. نعم كان في وسعها أن توصل مضامين جميع هذه الرسائل بيسر ودون الكلفة المرتفعة التي دفعها الشعب الفلسطيني دماً ودماراً وخراباً، لكن لم يكن في وسعها بأي حال من الأحوال وفي ظل الظروف والشروط الراهنة التي اندلعت فيها أن تحقق نصراً.

بالطبع وأنا أتحدث عن لماذا ضلت الانتفاضة طريقها، وخرجت على مسارها، لن أنسى بعض عوامل الضغط الخارجية، فكثير من الدول العربية والإسلامية لعبت دوراً في ذلك، أرادت أن تحارب إسرائيل بنا، أو كما يقال أن تحاربها حتى آخر فلسطيني، وتحقق بنا ومن خلالنا ما عجزت عن تحقيقه جيوشها. وفي المقام ذاته فقد لعبت وسائل الأعلام، خاصة المحطات الفضائية العربية، دوراً في تهييج مشاعر الناس، وتقوية الاتجاهات الفلسطينية المغامرة على حساب التيار العقلاني.

أما بخصوص السلطة الفلسطينية، فعجزت عن توضيح الموقف الصحيح الذي يستجيب للمصلحة الوطنية العليا، أي أنها لم تستطع شق طريق آخر وتعمل على إقناع الجمهور به، وبهذا المعنى لم تنج من الخضوع لابتزاز الأيقونة المقدسة (العمليات الانتحارية). ومع ذلك كان ممكناً في لحظة معينة أن تتحمل مسؤوليتها، وتعمل على سحب أي ذرائع من يد شارون لارتكاب جرائمه بحق الشعب الفلسطيني وأرضه.

ضاعت الفرصة...!!

س: ١١ أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠١ لحظة فاصلة في التاريخ السياسي والعلاقات الدولية غير وجه العالم. أي أن العالم قبل هذا اليوم غيره من بعده.

إذا سلمنا بالاستنتاج السابق، يصح السؤال لماذا لم تلحظ السلطة الفلسطينية هذا التطور بالغ الأهمية والخطورة في سياستها العملية، أي لماذا لم تدرك ان الحرب العالمية على (الإرهاب) ستطالها إذا لم تغير وتبدل في تكتيكاتها النضالية ؟ وإذا كانت مدركة لهذا التغير الكوني، وقد سمعنا من الرئيس ياسر عرفات وغيره ان السلطة مستعدة للانخراط في الحلف الدولي لمحاربة (الإرهاب)، ومع ذلك بقي كل شيء على حاله، وبالتالي اغتنم شارون الفرصة ليدفعنا إلى الدخول بأرجلنا، ولكن دون إكراه، إلى قفص الاتهام بـ (الإرهاب) ؟

مرة أخرى لنعد إلى أصل الأشياء. أي هدف تريد الانتفاضة تحقيقه ؟ أليس الاستقلال، هل حققته ؟ لا يهمني الحديث عن توازن رعب أو توازن خوف، ما يهمني تحرير القدس، توقف الاستيطان، فرض الانسحاب على جيش الاحتلال من جميع الأراضي الفلسطينية.

ج- نعم العالم ما قبل ١١ أيلول شيء وبعده شيء آخر ومختلف نوعياً. وإنصافاً للحقيقة وانتصاراً للموضوعية على الإشارة إلى أن السلطة وغيرها من المنظمات والهيئات الرسمية شعرت بضرورة إجراء وقفة أمام هذا الحدث الكبير، وقد اتخذ قرار واضح بأننا ندين ما حدث. فهو جريمة بشعة بكل المقاييس ونوع من الإرهاب لا سابق للذاكرة الإنسانية بشبيه له، وبالتالي لا يمكن إلا أن نكون مع محاربة الإرهاب، وهذا ما جعل أمريكا آنذاك أن تأمر شارون بالخروج من أريحا وجنين عندما دخلهما. وبعد ذلك طلب منه أن يصمت ولا يتكلم. وقال بوش في الوقت ذاته صفقوا لياسر عرفات بعد أن أعلن إدانة السلطة الفلسطينية الإرهاب، وتبرع بالدم للضحايا أمام عدسات التلفزيون والصحافيين، وبهذا لاحت في الأفق فرصة لوصل ما انقطع بيننا وبين الإدارة الأمريكية.

س: كيف ضاعت هذه الفرصة، ولماذا؟

ج: هذا سؤال كبير، وأنا على يقين وقناعة تامة بأن جميع الفصائل والتنظيمات الفلسطينية برئيه من تهمة الإرهاب، وكان بالإمكان حمايتها في ذلك الوقت، وإذا عقدنا مقارنة بسيطة بين ما كنا عليه آنذاك وما صرنا إليه اليوم، فإن الوضع الآن في غاية السوء، إذ إن حركة حماس والجبهة الشعبية وحركة الجهاد الإسلامي وفتح.. جميعها اليوم تتصدر لوائح الإرهاب السوداء في العالم.

وفي التفصيل، لابد من الإشارة أيضاً إلى أنه كان بإمكاننا أن نستمر في الخط سالف الذكر، أي إدانة الإرهاب قولاً وعملاً، وان نعيد صياغة وضعنا الداخلي على أساس المتغيرات التي أعقبت ١١ أيلول، وبالتالي نفوت الفرصة على شارون وأن نسجل في رصيدنا آلف نقطة على حسابه.

وأنا على قناعة بأن العالمين العربي الإسلامي كانا بانتظار كلمة من ياسر عرفات حتى يسيروا وراءه. وقال ياسر عرفات الكلمة، إذ أعلن على رؤوس الأشهاد إدانته لما حدث واستعداده لمحاربة الإرهاب، وبالتالي كنا قبالة الفرصة التاريخية والذهبية ليس بالنسبة لنا كسلطة فحسب، ولكن للوضع الفلسطيني برمته شعباً وفصائل ومؤسسات، وهو ما يؤذن بالدخول في مرحلة جديدة نوعياً تضع حداً فاصلاً لدائرة العنف وتكسرها، ونعود للجلوس إلى طاولة المفاوضات، وهذا طبيعي، ففي نهاية كل حرب هناك طاولة للمفاوضات.

وفي هذا السياق، لن يفوتني أن أشير إلى أننا هنا في فلسطين لسنا معنيين لا بتنظيم «القاعدة» ولا بزعيمه أسامة بن لادن، ومن بعدهما حركة «طالبان»، فجميع هؤلاء لا علاقة لهم بالشأن الفلسطيني، ولم تكن يوماً القضية الفلسطينية مدرجة على جدول أعمالهم، إلا بعد أن بدأت الحملة الأمريكية والعالمية عليهم، وبهذا المعنى ففلسطين ليست سوى قميص عثمان الذي أرادوا تعليق فعلتهم عليه، أي أننا لم نكن يوماً لا سلطة ولا فصائل مرتبطين بأية علاقات او روابط مع هؤلاء الناس.

وبهذا المعنى لم يكن هناك ما يلزمنا بشيء تجاههم، ولكننا للأسف أضعنا هذه الفرصة. أضعناها أنه كان يجب ان نوقف العمليات الانتحارية وعسكرة الانتفاضة، وان نستمر كشعب يواصل احتجاجه على الاحتلال والاستيطان وجميع الإجراءات الإسرائيلية الغاشمة دون أن نخشى في ذلك لومة لائم.

ولكن ما حصل هو أن بعض القوى تابعت طريقها وأسلوبها، ولم تأبه للنتائج الكارثية المترتبة على أفعالها، ما يدعو للهتاف أن وراء الأكمة ما وراءها، ويحضرني في هذا المقام واقعة أود تثبيتها لما لها من دلالات: لقد قابلت ثلاثة من قادة حركة (حماس) قبل الذهاب إلى قمة كامب ديفيد بناء على طلبهم، وسألوني إلى أين أنتم ذاهبون ؟ فأجبتهم : ذاهبون لجلب ٢٤٢ و٣٣٨ ، ونقطة وأول السطر.

ومعنى ذلك أننا ذاهبون لتحصيل انسحاب إسرائيلي إلى حدود الرابع من حزيران العام ١٩٦٧. وأضفت: ربما تجري تعديلات حدودية بسيطة متبادلة في الكم والنوع والقيمة، وأننا لن نتنازل عن حق اللاجئين في العودة، والقدس لا تنازل عنها وهي عاصمة دولتنا المستقلة، وأي استيطان في أرضنا لن نقبله، وقلت لهم أيضاً من واجبكم أن تؤيدونا حتى ننتهي من استحقاقات هذه المرحلة، وعندها لكم الحق في محاربتنا سياسياً وإعلامياً وجماهيرياً وديمقراطياً، وإذا نجحتم تسلموا السلطة، ولكن دعونا الآن نكمل هذه المسيرة. وتساءلوا: وإذا تنازلتم، فقلت: سأعطيكم كلمة شرف لن نتنازل عن أي حق من حقوقنا. وعندما عدنا من كامب ديفيد أرسلت لهم برسول ليبلغهم أننا لم نتنازل. وكنت واضحاً معهم بأنه إذا عندكم مشروع سياسي مغاير فاطرحوه، ولكن إذا كان مشروعكم هو الاستيلاء على السلطة، فهذا موضوع آخر، ومشروع آخر.

شارون دمر اتفاق (اوسلو)

س: قلت في حديثك إن أحد أهداف شارون تدمير اتفاق (اوسلو)، هل حقق هذا الهدف، وهل له أهداف أخرى، وإن وجدت فهل تحققت ؟

ج) نعم تحقق هدفه الأول إلى حد ما، فقد دمر معظم إنجازات السلطة، وأعاد احتلال المناطق المحررة «مناطق (أ) وتشمل جميع المدن الفلسطينية في الضفة الغربية - المحرر»، وإلغاء التنسيق في مناطق (ب)، إضافة إلى تدمير البنية التحتية، التي أقامتها السلطة لتجاري متطلبات الدولة القادمة، كالصحة، والتعليم...الخ.

وباختصار غير مخل، لقد حقق شارون معظم أهدافه، ودمر وقتل، وشل السلطة، وها هو يتحدث عن بدائل لها والقيادة الفلسطينية.

س: من هي القوى أو القوة المؤهلة كي تكون بديلاً للسلطة ؟

ج: قد يكون هناك أناس مستعدون لهذا. ولكن سيظهرون في عيون الشعب كخونة.

س: هل من بينهم حماس ؟

ج: أنا لا أحكم على النوايا، بل على الممارسات! ولكنني أتساءل: لماذا هذه العلميات الانتحارية وقتل المدنيين في التجمعات السكانية الإسرائيلية، أريد سبباً واحداً مقنعاً لهذه العمليات.

س: لقد وقعت مجزرة مريعة في مخيم جنين، أثارت اشمئزاز العالم بأسره، ومع ذلك لم تستطع الأمم المتحدة إرسال لجنة تحقيق، ما هي الأسباب، ولماذا ضاعت مرة أخرى فرصة فضح إسرائيل حتى عندما ارتكبت جريمة بهذه الفظاعة؟

ج: نعم، ضاعت فرصة أخرى، بل فرصة تاريخية كي تحضر لجنة دولية للتحقيق في هذه الجريمة، وأحد أسباب ضياعها بعض ردود الفعل التي نفذها بعضنا.

س: إذاً أنت تعتقد أن العمليات الانتحارية التي أعقبت الاجتياح هي التي عرقلت لجنة التحقيق الدولية؟

ج: حتى لا أفهم على غير ما أقصد، أسارع لتثبيت حقيقة أن إسرائيل، وبدعم جهات دولية مؤثرة، عرقلت عمل مجلس الأمن الدولي، ولكن هناك أسباباً أخرى تدعوني أيضاً للسؤال: لماذا ضاعت هذه الفرصة، ومن ساهم في ضياعها من جانبنا؟

والجواب على ذلك أن لسان حال إسرائيل هو أن ما يحدث عندنا أيضاً جرائم قتل للمدنيين، فلماذا لا يأتي العالم ليرى ما عندنا أيضاً، كما يرى ما عندهم!!

س: هل تعتقد أننا هُزمنا نتيجة هذا الاجتياح؟

ج: نعم هزمنا بلا شك. بدليل أننا الآن في رام الله المحتلة، وقد تأتي الدبابات الإسرائيلية الآن عندنا هنا، ولا أحد يردها. وعناصر جهاز الشرطة الفلسطينية نتيجة ما لحق به من دمار واعتقالات اختفوا تماماً، أي ثمة استباحة كاملة لمدننا وأراضينا وسيادتنا.

إن أردت أن تطاع فاطلب المستطاع

س: لوحظ أثناء الاجتياح، باستثناء الحارة الغربية في نابلس ومخيم جنين، أن حجم مقاومة جيش الغزو الإسرائيلي كان ضعيفاً، والاستباحة تجري دون مقاومة، لماذا لم يكن هناك استعدادات لاحتمال وقوع اجتياح؟

ج: لا أستطيع أن أطلب من الشعب وأجهزة السلطة مواجهة غزو الجيش الإسرائيلي، لا أستطيع تحميلهم ما لا طاقة لهم به، والدفاع البطولي الذي جرى في نابلس وجنين ليس بالضرورة أن يحدث في الخليل وبيت لحم ورام الله وغيرها، فالنتيجة ستكون في هذه الحالة مدمرة أكثر، لأنه لا رادع أخلاقياً ولا إنسانياً لدى جيش الغزو الإسرائيلي والقيادة السياسية الإسرائيلية لعدم تكرار ما جرى في نابلس ومخيم جنين.

ولكن للإنصاف لا بد من القول إنه جرى نوع من التصدي في جميع المدن التي تعرضت للغزو، ولكن كل بحسب ظروفه وقدراته، ولا أستطيع توجيه تهمة الخيانة لمن لم يقاوم، لكن بكل تأكيد من قاوم وصمد يستحق لقب بطل، وهو فعلاً كذلك.

وللمزيد من التوضيح، دعني أقول «إن أردت أن تطاع فاطلب المستطاع، فعندما تكون عدة المقاتل وذخيرته بندقية ومشط لا أستطيع أن أطلب منه أن يقاتل عشر دبابات، ويدمرها ويتفوق على مائة جندي، كيف يمكن ذلك؟ إنه طلب رسمي بالانتحار، ونحن لسنا من هواته ولا الداعين إليه».

لا وقت محدداً للإصلاح

س: لماذا تأخر الإصلاح الداخلي الفلسطيني كل هذا الوقت إلى أن أصبح نقطة يتم ابتزاز السلطة والقيادة الفلسطينية بها؟

ج: من المفروض أنه لا وقت محدداً للإصلاح، ففي سياق العمل، أي عمل، سياسياً أكان أم مالياً أم إدارياً أم أمنياً، يجري إصلاح متواصل، فلا توجد ولن توجد وصفة واحدة وجاهزة تصلح لممارسة إدارة الحكم والسلطة- مطلق سلطة في كل زمان ومكان- وهذا ما ينطبق على السلطة الفلسطينية، مع الأخذ في الاعتبار جميع الالتباسات التي رافقت قيام السلطة الفلسطينية، فهي من جهة سلطة، ومن جهة أخرى وارثة لأساليب منظمة التحرير الفلسطينية في نظام الإدارة السياسية والمالية، وهي أيضاً سلطة كاملة في المدن، وإدارية في القرى، ولا سلطة لها على أكثر من ٦٠٪ من الأرض، كل ذلك سيلقي بكل تأكيد بظلاله القاتمة على الوضع الداخلي الفلسطيني، ولا تستطيع أية دعوة للإصلاح تجاهل هذا الواقع الغريب والاستثنائي، وتجاوزه والقفز فوقه.

واستطراداً، من واجبي الاعتراف دون مواربة أن الإصلاح كان مطلوباً وضرورياً قبل انطلاق الدعوات الراهنة له، لكن الوضع العام الذي سبقت الإشارة إليه هو الذي أعاق تنفيذه، فمنذ سنين كان لابد من تغيير وزاري، تغيير في الأجهزة وتغيير جذري في طريقة التعامل. وكنت واحداً من ضمن من قالوا باستمرار: إن الله عندما طلب من الناس عبادته افترض تحقق شرطين، إذ قال «فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف»، فعندما لا نوفر الأمن للناس ولا نطعمهم فإن علامة استفهام ستحوم فوق رأس السلطة وجدارتها في قيادة الشعب، وهذا ما حصل فعلاً، من هنا كانت المطالبة بالإصلاح على امتداد السنوات الماضية، ولكن دون جدوى.

والآن، والاجتياح والاحتلال حقيقتان ماثلتان لا مراء فيهما، فقد افتضح أمر الكثير من العورات في طرق وأساليب عملنا، وألقيت أضواء كاشفة على وضعنا الداخلي وانكشف المستور منه، وظهر للعيان حجم الترهل في مؤسساتنا وتخلفها وتخلف أدائها وضعف قدرتها على تحمل الأعباء والأثقال التي ألقى بها الاجتياح دفعة واحدة ودون سابق إنذار، فصار الحديث عن الإصلاح علنياً، وخرج من الغرف المغلقة ليناقش في الهواء وتحت الشمس، ويصبح على ذمة الرأي العام الفلسطيني، وموضوعاً للسجال والنقاش في مختلف دوائر المجتمع الفلسطيني.

بهذا المعنى المشار إليه، فإن الإصلاح ضرورة، وشأن فلسطيني قبل أن يكون إملاء أمريكياً وإسرائيليا، خاصة أن دعوات الإصلاح التي صدرت عن تل أبيب وواشنطن لا علاقة لها بالإصلاح المطلوب فلسطينياً، أو بمعنى آخر إنها دعوات حق يراد بها باطل. غير أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن نتوجس ريبة وخوفاً منها ، ويكون مجرد طرحها من هذه الجهات سبباً لرفضها والإحجام عن القيام بها.

وبإلقاء نظرة فاحصة على أوضاع المؤسسات الفلسطينية فسنجد، على سبيل المثال لا الحصر، أن المجلس التشريعي مضت على انتخاباته مدة طويلة، ولابد من إجراء انتخابات عامة جديدة لتجديد الشرعية الفلسطينية، المجالس المحلية كذلك لم تجر لها انتخابات منذ العام ١٩٧٦، الوزارة مضى عليها خمس سنوات، والوزراء يجلسون في أماكنهم، يفعلون ما يريدون وما لا يريدون وكأن الوزارات ممتلكاتهم.

الأجهزة الأمنية، أيضاً، ثبت من خلال الاجتياح انه لا يوجد بينها أي تنسيق، وتعمها حالة من الفوضى.

س: من المفارقات العجيبة ان دعوات الإصلاح او بعضها، على الأقل، صدرت عن شخصيات وأناس لو نفذ أي إصلاح مهما كان طفيفاً سيكون شرط تنفيذه إقصاءهم من مواقعهم الراهنة، ناهيك عن مجاهرة بعضهم أن الإصلاح المراد تحقيقه هو إعادة صياغة للوضع الفلسطيني بما يتلاءم مع الاشتراطات الإسرائيلية- الأمريكية، ما يرفع علامة سؤال عن ماهية الإصلاح الذي يريدونه. بالطبع هذا لا ينفي وجود دعوات مخلصة لإجراء إصلاح حقيقي يعزز صمود الموقف الوطني ويرمم المؤسسة الفلسطينية بغية القيام بواجباتها الوطنية ؟

لا أستطيع أن أطلب من الشعب وأجهزة السلطة مواجهة غزو الجيش الإسرائيلي، لا أستطيع تحميلهم ما لا طاقة لهم به، والدفاع البطولي الذي جرى في نابلس وجنين ليس بالضرورة أن يحدث في الخليل وبيت لحم ورام الله وغيرها، فالنتيجة ستكون في هذه الحالة مدمرة أكثر.

ج: أعتقد أنه يجب عدم الالتفات كثيراً إلى ما يقوله هؤلاء، فبعضهم يطالب بالإصلاح ظناً منهم أن تلبية المطالب الإسرائيلية والأمريكية تشكل خشبة الخلاص من الأزمة الراهنة، وهناك من يطالب به دفاعا عن نفسه. وهناك من يمني النفس للعودة مرة أخرى لمواقع وزارية، وهناك من يتحدث على لسان وبلغة غيره، أي ليس كل من قال بالإصلاح يريد أن يصلح حقيقة، ولا كل من قال بتحسين الأداء الفلسطيني نواياه طيبة. ولكن الشبهات التي تحوم حول جدية بعض المطالبين بالإصلاح يجب ان لا تدفع المخلصين الحقيقيين لقضية الإصلاح بالاستنكاف عن مواصلة معركة تحقيقه، بما يشمل المؤسسة من حيث المضمون والأشخاص.

الإصلاح لا يعني إنهاء الانتفاضة

س: هل الإصلاح سيطال الانتفاضة، بمعنى أنها يمكن ان تكون إحدى ضحاياه، أي وضع حد نهائي لها بكافة أشكالها ؟

ج: جوابي ببساطة لا، فالانتفاضة احتجاج شعبي وجماهيري على الاحتلال بجميع أشكاله ومظاهره المختلفة، وهي حق مشروع ونضال مشروع، ولكن للشعب حياة يومية، ومتطلبات طبيعية، وبالتالي لا يمكن ان يبقى الناس في الشوارع يتظاهرون، ويلقون بالحجارة، وتتعطل الحياة العامة، ناهيك بالطبع عن معارضتي الشديدة لمشاركة الأطفال والفتيان صغار السن فيها. فهناك على الأقل أربعون طفلاً في رفح قطعت أيديهم بسبب إلقاء الا كواع والزجاجات الحارقة مقابل مبلغ خمسة شواكل تدفع لهم على الكوع أو الزجاجة الحارقة.

س: عنيت بسؤالي عن الإصلاح أن هناك تحليلاً يقول إن الولايات المتحدة الأمريكية اعتلت عرش العالم دون منافس، وعلينا ان نلتحق بركبها، أي على السلطة وضع برنامج سياسي يحقق متطلبات ذلك، وإعلان قطيعة مع الانتفاضة -تطليقها-، ثمة رأي نقيض يقول إن الإصلاح في مجال الانتفاضة يعني وضع برنامج مقاومة طويلة النفس، تحذف من جدول أعماله الأشكال المغامرة والمدمرة وجالبة الاحتلال؟

ج : الاحتلال عدوان ، الاستيطان عدوان ، هدم البيوت عدوان ، الاغتيالات عدوان ، فعندما قابلت شارون قال لي أنتم تمارسون أعمال عنف وإرهاب، أجبته وأنت تغتال كل يوم وتقتل وتهدم البيوت وتحتل وتقصف وتحاصر، لذلك يضطر الشعب الفلسطيني للمقاومة وللقتال، وما دام هناك احتلال ستكون هناك مقاومة ، ولكن أدوات المقاومة وأشكالها ليست أمراً ثانوياً.

وبالعودة إلى متن السؤال، وبخاصة ما يتصل بأمريكا، نحن لا نستطيع تجاهلها، لذلك قلنا وأيدنا عقد مؤتمر دولي وليس إقليمياً، وأيدنا كذلك المبادرة السعودية التي صارت عربية بعد تبنيها من قمة بيروت العربية الأخيرة، وقد رحبنا بها كونها جاءت من السعودية أولاً، من البلد العربي الذي لا علاقة له مع إسرائيل، ومن ثم مضمونها، لأنها تتضمن دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وفيها نص صريح على ضرورة تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. ولا أذيع سراً أننا شاركنا في صياغتها وقبلتها القمة العربية، ثم قبلتها أمريكا وأوروبا وقطاع واسع من الرأي العام الإسرائيلي.

إذاً، الحديث يجري هنا عن حل، وليس أي حل، بل حل يقول بالانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة العام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وليس الأحياء العربية في القدس، حل يعيد لك أراضيك المحتلة خالية من الاستيطان، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين على أساس قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٤، الذي يقول بالعودة والتعويض على من لا يرغب في العودة.

حسم الازدواجية، نعم، لكن المقاومة حق مشروع

س: ثمة تناقض، أو على الأقل هكذا يبدو، وهو ان لعبة الازدواجية (سلطة وثورة، دولة وحركة تحرر، انتفاضة ومفاوضات) قد انتهت، أو قل استنفذت دورها، وحان الحين لوضع حد لها؟

ج: كان على السلطة وأجهزتها منذ البداية أن تنأى بنفسها عن الجانب الميداني للانتفاضة، وأن لا تقحمها فيما يسمى بمقاومة الاحتلال، وهذا ما حصل في الانتفاضيتن السابقتين، كي يتسنى لها القيام بدورها كسلطة، ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر المقاومة والحركة الفدائية التي نظمت في مصر العام ١٩٥٦، إثر العدوان الثلاثي ووقوع قناة السويس ومدنها تحت الاحتلال، كان الشعب يقاتل هناك، والحكومة والجيش لم يشاركا فيها، لأن الجيش المصري آنذاك لم يكن بمقدوره خوض معركة عسكرية، وفي مثل هذه الحالات من الطبيعي أن تتجنب المواجهة العسكرية المباشرة والتقليدية (جيشاً لجيش)، لأن الشيء الوحيد المضمون في مواجهة كهذه هو الهزيمة.

س: هل تعتقد أن هناك مجالاً لقيام السلطة بمهامها في الوقت الذي تكون فيه حركة مقاومة؟ أليست هناك خشية من نشوء نوع من ازدواجية السلطة، وهو ما نراه راهناً بالعين المجردة؟

ج: من حق أي مواطن تصادر أرضه أن يقاوم، فالمواطن الذي يهدم بيته وتصادر أرضه من حقه أن يقاوم.

س: ألا يتناقض هذا مع التزامات السلطة واتفاقاتها.

ج: أنا لا أتحدث عن السلطة، بل عن المواطن، فهو يقاتل هنا دفاعاً عن أرضه وبيته وحقله وحقه في العيش بكرامة، ولا يقاتل في تل أبيب، أما بالنسبة للالتزامات السلطة فالأمر ليس معقداً، سنقول لهم- الإسرائيليين- أنتم تأخذون أرضه وتصادرونها، تدخلون بيته وتهدمونه، وإذا أردتم الأمن والسلام فتوقفوا عن هذه الإعمال العدوانية، وسنتابع مطالبتنا بتطبيق توصيات ميتشيل التي تنص صراحة على وقف الاستيطان بشكل كامل، وغيرها من اتفاقات، والتي لو نفذت لما جرى كل الذي جرى.

وفي هذا السياق، لن تفوتني الإشارة إلى ان الإسرائيليين سيفهمون عاجلاً ام آجلاً، والكثير منهم بات يدرك ويطالب أن ينهى الاستيطان لأنه عبء عليهم، وعشرات المستوطنات ليست لها أية ضرورة، وقد قلت هذا صراحة لوزير الخارجية الأمريكي كولن باول، فقال: هناك حاجة للاستيطان للاستجابة للزيادة الطبيعية، فقلت له: هناك أكثر من ٢٥٪ من المستوطنات الحالية خالية، وهي ممتدة من غرب الأراضي الفلسطينية إلى شرقها، ومن شمالها إلى جنوبها، وهي وسيلة استفزاز وسبب لإشعال الحرائق واندلاع موجات العنف الدموية.

س: إذا استمرت المقاومة فهل هناك ضمانات لوضع كوابح كي لا تتسبب بحالة فلتان على النحو الجاري؟

ج: يجب أن يكون لدى قادة المقاومة وعي تام، كي لا يكونوا مبرراً إضافياً للمزيد من الاحتلالات الاجتياحات، أي عليهم الانتباه لأفعالهم وردود الفعل عليها، وأن يلحظوا المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وما يحدث للسلطة ويلحق بها من خراب ودمار حتى لا تصب مقاومتهم في طاحونة شارون، وبهذا يتآمرون على السلطة من حيث يعلمون او لا يعلمون.

السلطة شبه مدمرة

س: ما هي وسائل السلطة لكبح العمليات الانتحارية التي تذرع بها شارون لاجتياح الأراضي الفلسطينية؟

ج: السلطة الآن في أضعف حالاتها، ويجب أن تقف أولاً على قدميها، وأن تستعيد بعضاً من قدرتها على الأقل قبل أن يكون بمقدورها اتخاذ أية خطوات، أو وضع أية كوابح لهذه العمليات لذلك طلبنا مراقبين دوليين.

س: هل هذا ينطبق على الضفة وغزة؟

ج: على الجميع، الملهمين للعمليات في غزة، ولكن ليست هناك عمليات في غزة.

س: المؤتمر الدولي، الذي يجري الحديث عنه، ما هي مهماته، وصلاحياته، ومن هي أطرافه؟

ج: أولاً فكرة المؤتمر الدولي ما زالت غامضة جداً فحتى هذه اللحظة غير معروف، لا شكله ولا مضمونه ولا مرجعيته، لكننا وافقنا على الفكرة من حيث المبدأ، لكن شارون يحاول الالتفاف على الفكرة، وتخريبها من خلال طرح فكرة مؤتمر إقليمي، والقصد من هذا الطرح أن يبعد الكثير من الإطراف الدولية والعربية المعنية في عملية السلام، ويقبض سلفاً وعلى حساب مختلف الإطراف ثمناً مرتفعاً دون أي مقابل، وأعني هنا بالضبط أنه يريد أن يأخذ ما يحلو له من المبادرة السعودية، وبالتحديد موضوع التطبيع الجماعي مع الدول العربية، دون أن يقدم أية تنازلات للتقدم بعملية السلام، بل أكثر من ذلك يود استثناء سوريا ولبنان من مؤتمره الإقليمي اللتين لهما أراض تحتلها إسرائيل.

بالنسبة للسلطة الفلسطينية يجب أن تكون مرجعيات المؤتمر الدولي، بدءاً من ٢٤٢ إلى المبادرة السعودية وما بينهما، ومن ثم أن يكون واضحاً ميكانيزم المؤتمر وآلياته، والجدول والسقف الزمني له وللمفاوضات، والهدف المفروض أن تصل إليه.

س: يدور الحديث عن عقد مؤتمر لحركة «فتح»، وعن خلافات داخلية، بدليل أن البيانات الأخيرة لكتائب «شهداء الأقصى» و«العودة» صدرت من دون توقيع «فتح»، فهل هناك حالة تمرد؟

ج: لا، موقف القيادة الفلسطينية وقيادة «فتح» أننا نرفض العمليات التي تعلن باسم هذه الكتائب.

س: إذاً فمن يدير هذه العمليات؟

ج: بسبب الفوضى الحالية لا أحد يعرف، ولهذا يجب إعادة تأطير «فتح»، وإذا كانت هناك حاجة لتجديد القيادة يمكن أن يعقد مؤتمر لانتخاب قيادة جديدة، وبناء على النتائج يتم التغيير، وهذا الموضوع من القضايا المطلوبة، لكنه ليس ملحاً في اللحظة الراهنة، لذلك فالأصوات التي تنادي بإضافة بعض الأعضاء الجدد للجنة المركزية والمجلس الثوري لا تمثل حلاً سليماً، هناك حاجة للتغيير والإصلاح الجاد، وهناك قيادات بليت مع الزمن، دعونا نغير.

إصلاح الجميع

س: هل تعتقد أن ما ينطبق على «فتح» ينطبق على باقي

الفصائل والتنظيمات الفلسطينية؟

ج: جميعها بحاجة إلى إعادة تنشيط، وإلى تغيير وتجديد.

س:هل ترى ضرورة لفتح حوار وطني، من أجل الوصول إلى -إن جاز التعبير- إلى عقد اجتماعي فلسطيني جديد؟

ج: من الضروري أن يكون هناك حوار وطني صريح.

س: ألم تتم مناقشة هذا الموضوع في القيادة الفلسطينية؟

ج: دائماً يناقش، ودائماً تتم اجتماعات للمناقشة والحوار.

س: إذاً، فلماذا لا توضع هذه الفصائل والتنظيمات أمام مسؤولياتها الوطنية، وتعلن نتائج الحوار على الملأ، وبالتالي من يخرج عليها فهو خارج عن الإجماع الوطني؟

ج: هذا المطلوب بالضبط، يجب أن يناقش كل فصيل في هذا الأمر.

صفقة كنيسة المهد مرت من فوق رأس أبو عمار

س: البعض يقول إن الرئيس عرفات قايض حريته الشخصية بترحيل الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات وفؤاد الشوبكي والشبان الاربعة المتهمين بقتل رحبعام زئيفي، ووضعهم تحت حماية أجنبية؟ وكذلك الأمر بالنسبة لما بات يسمى بصفقة كنيسة المهد، حيث تم إبعاد (١٣) من أبناء فلسطين الى الخارج، واستقالة التعمري من اللجنة المفاوضة بعد رفضه الإبعاد، واكتشاف أن هناك أمراً يجري دون علمه من تحت الطاولة؟ ما الذي حدث بالضبط ، وما هو تقييمك؟

ج: بالنسبة لمقر الرئيس كنت من الأشخاص الذين يذهبون إلى الرئيس عرفات عندما يأتي القنصل الأمريكي والبريطاني من أجل بحث موضوع كيفية إنهاء الحصار.

إنهاء الحصار تركز على موضوع الستة (أربعة شبان محكومين واثنين موقوفين)، وأنت تعلم أن هناك فرقاً قانونياً بين محكوم وموقوف، فالموقوف هو على ذمة النائب العام يستطيع الإفراج عنه في أية لحظة إذا قرر أنه ليس مدان، هذا من جانب. من جانب آخر كانت أمامنا أربعة احتمالات لا خامس لها، إما تسليمهم الى إسرائيل، أو إلى دولة ثالثة، أو أن يُقتلوا، أو يوضعوا بهذا الشكل بسجن فلسطيني وضمن قانون فلسطيني، وبرقابة دولية، بوصفهم أربعة محكومين واثنين على ذمة النائب العام يستطيع إخلاء سبيلهما وقتما يشاء، لذلك وقع اختيارنا على الخيار الرابع كأقل الحلول ضرراً، فضلنا أن لا يقتلوا ولا يبعدوا ولا يسلموا للإسرائيليين، كي لا تسجل سابقة خطيرة.

أما بالنسبة لكنيسة المهد، قيل لنا إن الوضع في الكنيسة كالتالي: البعض يخلى سبيلهم، والبعض الآخر يذهبون إلى غزة. أنا شخصياً ليس لدي مانع، فبين غزة والضفة لا فرق، والبعض الأخير إلى الخارج، فرفضنا لأن الإبعاد سابقة خطيرة لا يمكن قبولها، وقد انتهت منذ آخر إبعاد تم في الانتفاضة الأولى إلى مرج الزهور في لبنان، لأن الاتفاقات التي وقعت بيننا وبين إسرائيل أصبح بموجبها كل فلسطيني على أرض الوطن يحمل الهوية الفلسطينية، ولا يملك أي إسرائيلي إخراجه من وطنه، حتى من لا يملك هوية، أي الذين يأتون بتصاريح زيارة ويقيمون هنا لا يخرجونهم، أي ان هذه الاتفاقات دشنت رحلة العودة الفلسطينية إلى فلسطين بعد نصف قرن من الهجرة والرحيل.

وفي التفصيل قيل لنا إن خمسة منهم لن يبعدوا، وإنما سيبعثهم أبو عمار بعثة دراسية إلى روما، وله الحق في إعادتهم بعد مدة، قلنا: ما دام نحن من يبعث ويعيد فنحن موافقون. ثم فوجئنا تماماً بما حدث، وفوجىء الرئيس أبو عمار ذاته بما حدث، وأنا شخصياً ناقشته، ولم يكن لديه أي علم أو موافقة على ما حدث، فما وافق عليه هو إرسال خمسة لمنح دراسية إلى روما، وله الحق في تقرير عودتهم متى شاء، لكن ما جرى كان مختلفاً ومغايراً، والنتيجة وقوع خطأ. نعم إنه أكبر خطأ ارتكبناه.

س: يقولون هناك جهات فلسطينية قامت بهذه الصفقة وأخذت الموافقة من أبو عمار؟

ج: كما قلت، لقد ناقشت أبو عمار شخصياً، وقال أنا لم أعط موافقة، وكل ما وافق عليه هو إرسال خمسة شبان إلى روما كما أسلفت، وفوجئ الرئيس بأن عددهم (١٣)، وهم ذاهبون إلى عدة دول، وليس إلى روما ... إلخ.

س: ألم يكن بالإمكان وقف هذه الصفقة؟

ج: إنها سابقة خطيرة، ولكن للأسف لم يكن بالإمكان وقفها.

حركة فتح بوضعها الحالي غير قادرة على الاستمرار

داوود الديك

حالة الترهل والعجز التي اعترت الأطر الرسمية للحركة حتى قبل اندلاع الانتفاضة، ألقت بالعبء على كاهل قيادات التنظيم، والتي تولت مسؤولية قيادة الانتفاضة ميدانيا من خلال علاقتها المباشرة بالرئيس.

كادر التنظيم الأساسي في حركة فتح (كادر الداخل) لم يكن يرى نفسه ممثلا في الأطر الرسمية، ولذلك كان في حالة بحث دائم عن أطر وهياكل خاصة به، يسعى دائما للارتباط المباشر برئيس الحركة »أبو عمار«، في محاولة للتعويض عن حالة الغياب الواضح لمؤسسة فتح وأطرها الرسمية

فاللجنة الحركية العليا على سبيل المثال، والتي تم تشكيلها لتمثل الجيل الشاب من كوادر الحركة من أبناء تنظيم الداخل، تضخمت وتوسعت من خلال الإضافة، وأصبح عدد أعضائها اكثر من ٧٠ عضوا، وتحولت إلى جسم مثقل وغير فاعل ينتظر ميزانيته الشهرية. كما دأب أعضاؤها على حل مشاكلهم من خلال العلاقة المباشرة مع الرئيس، دون أن تتمكن

وهنا لا بد من القول أن حركة فتح أخفقت في مهمة بناء السلطة والنهوض بأدائها، بل إن طريقة فتح في العمل انعكست سلبا على طبيعة وبنية وطريقة عمل وزارات ومؤسسات السلطة، فالحال من بعضه.

كتائب الأقصى «هم من أبناء فتح الشرعيين، فلماذا لم يتم حسم موضوعهم؟ لماذا لم يتم تبنيهم رسميا، أو الإعلان عن عدم شرعيتهم أو عدم شرعية ما يقومون به؟ لقد ترك الغموض والفوضى واللبس هؤلاء في مهب الريح ؟ تركوا فريسة للاحتلال وطائرات «الأباتشي»، وفريسة للمتفذلكين والمحللين والصحافيين، وحتى لجزء من الفتحاويين الذين استغلوا قضيتهم ونضالهم، إما للمزاودة عبر الفضائيات، أو لتحقيق مكاسب ذاتية ودعائية على حساب دمهم وعلى حساب معاناة أولادهم وعائلاتهم».

والأمور تتجه إلى أنه قد يأت يوم تصبح فيه الكتائب، أو أنها أصبحت فعلا، عبئا على الحركة من حيث الشكل والمضمون.

ليس من السهولة بمكان تغيير مسؤول صغير في فتح على مستوى مسؤول موقع في إحدى القرى أو المخيمات. فما أن يتمكن أي صاحب موقع من الظفر بموقعه حتى يبدأ بتسخير كل جهوده وطاقاته وعلاقاته وتحالفاته بهدف إدامة بقاءه في منصبه. وهذا تقليد متعارف عليه، بل يتم التعامل معه وكأنه أمر قدري. وأي محاولة للتغيير والإصلاح، سرعان ما تحارب وتتّهم وتشوه

لعل ما يحفظ للحركة توازنها النسبي وبقاءها هو وجود الرئيس أبو عمار، وإلا فماذا سيكون عليه الحال بعدم وجوده؟ واضح أن حركة فتح بوضعها الحالي غير قادرة على الاستمرار بعد ياسر عرفات.

فتح في ظل الانتفاضة

ليس خافيا على أحد، ومنذ وقت طويل، قبل وأثناء انتفاضة الأقصى، حدّة الأزمة الداخلية التي تعصف بحركة فتح كحركة تحرر وطني تقود السلطة نحو بناء الدولة الفلسطينية المستقلة على قاعدة خيار السلام والمفاوضات. لقد تجلت أزمة الحركة في عدة جوانب من أهمها: الترنّح بين خياري المقاومة والمفاوضات، غياب الأطر الشرعية الرسمية للحركة وعجزها عن مواكبة الأحداث، الأزمة في العلاقة بين الأطر الرسمية وكادر التنظيم، الفوضى والانقسام داخل التنظيم نفسه، التّرهل في الأطر الجماهيرية، وحالة الاحتقان الداخلي.

إن حركة فتح في وضع لا تحسد عليه. فهي بدور ثنائي بكل ما يترتب عليه من استحقاقات وتناقضات. تتخبط بين دورين: دور التحرر الوطني ودور بناء الدولة على قاعدة أوسلو وما ترتب عليها من التزامات محلية وإقليمية ودولية. إذن لا مفر أمام حركة فتح من حسم جملة من القضايا العامة والهامة التي تتعلق بثنائية دورها والتداخل المربك بين مهمة التحرر والمقاومة من جهة، ومهمة البناء من جهة أخرى.

صحيح أن الانتفاضة أيقظت حسّ المقاومة والنضال في صفوف حركة فتح بعدما ظن الكثيرون أن أوسلو دفنته، وأظهرت جاهزية واستعداد كادر فتح وعناصرها للعودة إلى خندق المقاومة بعد سنوات عجاف من مسيرة أوسلو، التي دفعت البعض للاعتقاد أن لا حرب بعد اليوم، لكن مرحلة أوسلو التي سبقت الانتفاضة، أفرزت حالتين متصارعتين لكن متعايشتين داخل حركة فتح. حالة الثورة وحالة الدولة. ولا شك أن لكل حالة منهما أنصارا ومنظرين. وهذا ساهم في وجود تيارين داخل الحركة، لكل منهما رؤيته وتوجهه. تيار يبشر للمقاومة، وتيار آخر ينظّر للبناء المؤسساتي كمقدمة لإعلان الدولة المستقلة وتجسيدها على الأرض استنادا إلى ما قد يتمخض عن عملية السلام. ومع اندلاع الانتفاضة وتصاعد العدوان الإسرائيلي الشامل، وتضاؤل فرص الوصول إلى حلّ منصف، رجحت كفة المقاومة، وتصدر أنصار هذا التيار الحدث الميداني.

لقد حملت فتح شعلة الانتفاضة وحملت معها أزماتها الذاتية وتناقضاتها الداخلية المتوارثة منذ انطلاقتها. واجهت تحديات ذاتية كبيرة تتعلق بعجز أطرها الشرعية الرسمية، وبأزمة العلاقة بين كادر التنظيم الأساسي وبين هذه الأطر، وبعجز الأطر التنظيمية الميدانية عن حل مشاكل الكادر الفتحاوي وتلبية مطالبه وحقوقه. ولم يكن خافيا على أحد ومنذ، بداية الانتفاضة، غياب الأطر الرسمية كاللجنة المركزية والمجلس الثوري عن مجريات الأحداث. واتُّهمت هذه الأطر حينذاك من قبل الكادر التنظيمي القيادي بالعجز والترهل والشلل التام، وبأنها غير قادرة على التأثير، ولا حتى على مواكبة الفعل الفتحاوي على الأرض، والإيفاء بمستلزماته. إن حالة الترهل والعجز التي اعترت الأطر الرسمية للحركة حتى قبل اندلاع الانتفاضة، ألقت بالعبء على كاهل قيادات التنظيم، والتي تولت مسؤولية قيادة الانتفاضة ميدانيا من خلال علاقتها المباشرة بالرئيس.

فتح في حالة احتقان

وبالأساس، وقبل الانتفاضة، فإن كادر التنظيم الأساسي في حركة فتح (كادر الداخل) لم يكن يرى نفسه ممثلا في الأطر الرسمية، ولذلك كان في حالة بحث دائم عن أطر وهياكل خاصة به، يسعى دائما للارتباط المباشر برئيس الحركة »أبو عمار«، في محاولة للتعويض عن حالة الغياب الواضح لمؤسسة فتح وأطرها الرسمية. وما من شك، في أن هذا الوضع أدى إلى إحداث تشوهات بنيوية في الحركة، من خلال تفريخ أجسام وتشكيلات تنظيمية في ظروف نمو غير طبيعية. كما أدى هذا الوضع برمّته إلى شلل المؤسسة التنظيمية، وإلى خلق حالة فوضى تنظيمية على الأرض. إن شعور معظم كادر فتح الأساسي ومعظم الأعضاء بالتهميش ولّد لديهم شعورا بالإحباط والضياع وفقدان الحماية الحركية وفقدان الطموح بالتدرج الحركي ونيل الحقوق. أضعف هذا الوضع الروابط الحركية التي استبدلت بعلاقات شخصية وولاءات ومحاور بعيدا عن مفاهيم الانتماء الحركي والعلاقات المؤسسية. وللحقيقة، فإن هذا هو وضع الحركة منذ زمن طويل، ولا يقتصر فقط على تنظيم فتح في الداخل.

تضاعف حجم الاحتقان الداخلي داخل جسم الحركة المبني أصلا على مستويين من الشرعية يتعايشان وفقا لنظرية الفوضى والغموض وإدارة الأزمات، وتبعا لمقتضيات الواقع السياسي أو التنظيمي للحركة ورئيسها أبو عمار: الشرعية الرسمية الممثلة بالأطر الرسمية الناتجة عن النظام الأساسي للحركة من مركزية وثوري وغيرها، والشرعية الميدانية التي نتجت بفعل تراكم النضال الفتحاوي الميداني داخل ساحة الوطن. هذه الشرعية الميدانية تعمل وفق لوائح عمل وأطر خاصة، أفرزتها التجربة التنظيمية لكادر فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة بعيدا عن النظام الأساسي والمسميات الرسمية للحركة. ومع عودة قيادة الحركة إلى أرض الوطن بعيد اتفاق أوسلو، جرت محاولات لدمج الشرعيتين في أطر حركية واحدة، سواء بالتعيين أو الإضافة (كما حصل في المجلس الثوري)، بهدف الحفاظ على وحدة الحركة ولو شكليا!! لقد اثبت الواقع والتجربة فشل هذه المحاولات في احتواء التعارض والتناقض الفتحاويين، وفي امتصاص النقمة والاحتقان السائدين لدى قطاعات واسعة من كادر التنظيم الأساسي للحركة. وأقلّ ما يمكن قوله عن هذه المحاولات، أنها كانت سطحية وتجميلية عالجت وضع عدد قليل من الكادر. لم تقدم هذه المحاولات حلولا لاستيعاب وحل مشكلة الجسم التنظيمي الذي تبلور في الميدان، وبقي هذا الجسم خارج أنظمة الحركة ولوائحها وأطرها الرسمية، ولم يجد له مكانا داخل النظام الأساسي للحركة.

تشوهات بنيوية

وللحقيقة، فإن وضع التنظيم وأطره، لم يكن بأحسن حالا من أطر الحركة الرسمية، إذ سيطرت »جينات« المركّب الفتحاوي على هذه الأطر سواء في بنيتها أو في طريقة عملها. فاللجنة الحركية العليا على سبيل المثال، والتي تم تشكيلها لتمثل الجيل الشاب من كوادر الحركة من أبناء تنظيم الداخل، تضخمت وتوسعت من خلال الإضافة، وأصبح عدد أعضائها اكثر من ٧٠ عضوا، وتحولت إلى جسم مثقل وغير فاعل ينتظر ميزانيته الشهرية. كما دأب أعضاؤها على حل مشاكلهم من خلال العلاقة المباشرة مع الرئيس، دون أن تتمكن، كإطار، من حلّ مشاكل كادر التنظيم الذي تمثله، رغم الخدمات التي قدمتها للكادر من مساعدات مالية، وتعيينات في مؤسسات وأجهزة السلطة، والتي ضاعفت حالة التظلم والشعور بالغبن لدى جزء كبير من كوادر فتح الذين لم يحالفهم الحظ في الحصول على وظيفة أو موقع تنظيمي. وقد أخذ على قيادة اللجنة الحركية العليا طريقة التفرد التي كانت تدار بها هذه اللجنة، مما خلق حالة من التذمر عند جزء كبير من أعضائها. وفي المحصلة، لم تستطع هذه اللجنة الارتقاء بالعمل التنظيمي ومأسسته، بل يمكن القول أنها عززت، بطريقة أو بأخرى، ظاهرة الولاءات والمحاور.

ولعلّ هذا الوضع وحالة التناقض والصراع على المواقع، وفشل اللجنة الحركية العليا في أن تكون حضنا دافئا لكل أعضائها يشعرون فيه بأهميتهم واعتباريتهم، بالإضافة إلى الصراع على لقب »أمين سر الحركة في الضفة«، كان أحد الأسباب الرئيسية لتشكيل ما سمي »مرجعية حركة فتح«. وحظيت هذه المرجعية بموافقة ومباركة الرئيس. ولم يعد خافيا على أحد أن الرئيس يبارك أية فكرة أو اقتراح أو تشكيل جديد داخل جسم الحركة. وكما هو حال الحركية العليا، لم تستطع هذه المرجعية الارتقاء بالعمل التنظيمي وبواقع التنظيم المتردي. وساهمت هذه التشكيلات والتناحر في ما بينها في تشتيت وبعثرة الكادر الأساسي للحركة وضياعه بين ثنايا الصراعات على الريادة.

لقد أمعنت فتح في عملية التفريخ والتمدد الهلامي المصطنع، والذي يعبر عن حالة الانسداد التي وصلت إليها الحركة. وقد يكون لذلك علاقة بمحاولة الكادر التنظيمي القيادي إنصاف كادر التنظيم الأساسي وتخفيف حالة الاحتقان السائدة في قواعد التنظيم، والتعويض عن غياب وترهل الأطر الرسمية الشرعية للحركة. اعتمدت فتح من أجل ذلك على ما يمكن تسميته »جوائز ترضية« للمتذمرين والساخطين من بين كوادرها. فلو أخذنا، على سبيل المثال، تشكيل ما تم تسميته« المكاتب الحركية في وزارات ومؤسسات السلطة?، لوجدنا أنه مجرد تفريخ أطر للملمة أعضاء فتح المنتشرين في وزارات ومؤسسات السلطة، وطرح المزيد من المواقع والمسميات التي من شأنها استقطاب عدد لا بأس به من الكادر المحتقن. وبدت هذه الخطوة وكأنها عبارة عن تشكيل تنظيم في كل وزارة ومؤسسة، وليس استقطاب الكادر الفتحاوي المؤهل والمهني والمتخصص وتفعيله بهدف الارتقاء بأداء الوزارات والمؤسسات بما يعنيه ذلك من خدمة أفضل للمواطنين. لقد أدت هذه الفكرة إلى إقصاء وتهميش جزء من كادر فتح المؤهل مهنيا وإداريا، والموجود داخل الوزارات والمؤسسات الرسمية، وإلى مضاعفة حالة اليأس والإحباط الموجودة لديه أصلا. من جهة أخرى، شعر الموظفون من غير الفتحاويين بالخوف وبالعزلة داخل وزاراتهم ومؤسساتهم التي هي بالأساس ملك الشعب وليست ملكا لهذا الحزب أو ذاك. وهنا لا بد من القول أن حركة فتح أخفقت في مهمة بناء السلطة والنهوض بأدائها، بل إن طريقة فتح في العمل انعكست سلبا على طبيعة وبنية وطريقة عمل وزارات ومؤسسات السلطة، فالحال من بعضه.

كتائب الأقصى والعمليات داخل إسرائيل

لقد دفعت الحركة ثمنا باهظا جراء العديد من التناقضات في العمل الميداني وفي المسلكيات غير المنضبطة، و الانفلات التنظيمي والصراعات الداخلية. إن حالة الضبابية والغموض التنظيمي والسياسي وعدم تبلور استراتيجية فتحاوية تجاه مجمل قضايا العمل الوطني، في ظل تصاعد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، دفع بجزء من الكادر الأساسي للحركة إلى تبني أساليب مقاومة لم تناقش ولم تقرّ أصلا داخل الأطر الرسمية، ولا حتى على أي مستوى قيادي داخل فتح. إن انجرار جزء، وإن كان قليلا، من كادر فتح وراء أساليب مقاومة لحركات وفصائل أخرى، أدى إلى

التتمة (ص ٩)

حديث الإصلاح والمقاومة

جميل هلال

يمكن تصنيف دعوات الإصلاح للنظام السياسي الفلسطيني وفق بعدين متقاطعين إلى حد كبير؛ الأول، وفق الجهة الداعية للإصلاح وأهدافها من وراء ذلك، والثاني مفهوم الإصلاح المطروح وعلاقته ب/ أو تعارضه مع استراتيجية تهدف إلى تطوير مقاومة الاحتلال. ومن الواضح أن للتوقيت الزمني لدعوات الإصلاح دلالة على أهدافها.

موضوع الإصلاح، بما هو مأسسة للديمقراطية في الحياة العامة، ليس جديدا في الحقل السياسي الفلسطيني، وإن أخذ منحى جديدا بعد قيام سلطة وطنية لها صلاحيات تشريعية في مجالات تمس مصالح حيوية لفئات فلسطينية مختلفة في الضفة والقطاع. وانصب هذا الإصلاح على إحداث تحول ديمقراطي عبر اعتماد إجراءات وتشريعات وتدابير تضع النظام السياسي الفلسطيني على درب الديمقراطية السياسية، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الشرط الفلسطيني المتولد عن أوسلو. ركزت هذه الدعوات على ضرورة فصل السلطات وتعزيز سيادة القانون ومحاربة المحسوبية والفساد. ولا نكشف سرا إن قلنا أن فشل هذه الدعوات في تحقيق إنجازات ملموسة على هذا الطريق خلال السنوات التي سبقت الانتفاضة الثانية يعود إلى عدم استنادها إلى قوى منظمة لها مصلحة حقيقية في إرساء الديمقراطية. فالديمقراطية السياسية لا يولدها مجرد رفع الشعارات أو القرارات الإدارية الفوقية، ولا مجرد سن القوانين والتشريعات (فهذه إفرازات لعمل المؤسسات الديمقراطية وليست محددات لها)، ولا إجراءات الانتخابات بين الحين والأخر، مهما كانت هذه نزيه وحسنة النوايا. فالديمقراطية السياسية محصلة موازين قوى اجتماعية تفرض وجودها على الحقل السياسي باعتبارها المنظم الوحيد الممكن لقوانين اللعبة السياسية التي تدير نظام الحكم ومؤسساته (الانتخابات الدورية النزيهة لاختيار (أو تغيير) الناس لحكامهم وممثليهم...)، فصل السلطات واحترام حقوق الفرد (حكم القانون).

هذا القول مفيد لأن شرط الديمقراطية السياسية الضروري يتمثل بوجود أحزاب ذات ثقل جماهيري، ووجود حركات اجتماعية تمثل وتنظم شرائح اجتماعية من الجمهور (اتحادات، نقابات، مجموعات تلتف حول قضايا محددة) وتتبنى أهدافا تستجيب لمصالح هذه الشرائح. بتعبير آخر، من يريد الإصلاح الفعلي عليه أن يعمل على احترام التعددية الحزبية وتوفير ما من شأنه أن يعزز من دورها (على صعيد القوانين والحريات وغيرها)، وأن يعمل على توفير ما من شأنه تعزيز استقلالية ودور الحركات الاجتماعية على اختلافها. فاختزال الإصلاح الديمقراطي إلى مجرد تعديلات وزارية هنا وهناك (رغم أهمية هذه) وإلى انتخابات عامة حتى عند استكمال كل شروطها (رغم أهمية هذه أيضا) وإلى تقليل عدد الأجهزة الأمنية (رغم ما قد يكون لهذه من ضرورة) يحول الديمقراطية إلى مجموعة من الإجراءات الإدارية الفوقية التي قد يستسيغها الشعب أو قد يجد نفسه غير معني بها. وهذا ما حدث بالفعل في ما يخص إعادة التشكيل الوزاري أو تعيين رئيس وزراء أو إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية، أو في ما يخص تحديد موعد للانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة. فالهم الأول للناس كان وما زال إزالة كابوس الاحتلال عن صدورهم، وإقامة حكومة تحظى بثقتهم (حكومة أكفاء، نظيفة اليد، ومخلصة للأهداف الوطنية) وتعمل من أجل تسهيل سبل عيشهم واحترام حقوقهم، وأجهزة أمنية معنية بحماية أمن المواطن الفلسطيني وليس أمن إسرائيل.

إصلاحات أميركية

المشكلة لدى دعوات الإصلاح التي برزت بعد الاجتياح العسكري الإسرائيلي، وحتى خلال الانشغال بتدمير مقر رئيس السلطة الفلسطينية في رام الله كوسيلة لكسر وتهميش السلطة باعتبارها نواه لدولة فلسطين المستقلة (أو ترمز إلى مشروع وطني استقلالي)، تمثلت في أنها توهمت أن بإمكانها تخليص الوضع الفلسطيني من المعاناة ومن المزيد التدمير الاقتصادي والتفتيت المجتمعي وإعادة الاعتبار للسلطة الفلسطينية إن هي تبنت «إصلاحات» تستجيب لمطالب الإدارة الأمريكية (التي تتقاطع من مطالب حكومة شارون). وهي لم تنتبه (أو هي أملت غير ذلك) أن محور دعوة الإصلاح الأمريكية–الإسرائيلية يتمثل في إعادة تأهيل القيادة الفلسطينية لتكون مستعدة لتخفيض سقف توقعاتها من التسوية السياسية، بما لا يتجاوز وجود كيان فلسطيني يتقبل دور المحمية الإسرائيلية، ويمكن أن يطلق عليه اسم دولة إرضاء للمشاعر الوطنية الفلسطينية ولغة الخطابات الإقليمية والدولية، لكنه يبقى كيانا محاصرا بالمستعمرات الاستيطانية ومفتتا إلى كانتونات تعيد إنتاج نظام العزل العنصري الذي عرفته جنوب أفريقيا.

ولعل الإدراك الشعبي لهذه الحقيقة، والذي عبر عنه في التظاهرات العفوية وتحدي أوامر جيش الاحتلال في منع التجوال، هو الذي دفع إلى تراجع وخفوت دعوات الإصلاح، التي تبنتها مجموعة من الفئة العليا من بيروقراطية السلطة.

يعود الدافع وراء دعوات الإصلاح لدى الفئة العليا من بيروقراطية السلطة، على الأرجح، إلى استشعارها ما يهدد مواقعها وامتيازاتها إذا ما انهارت السلطة تماما تحت وطأة ضغط الاجتياح العسكري الإسرائيلي والحصار الاقتصادي والسياسي المدعوم أمريكيا، وأمام مواقف اللامبالاة والعجز العربي. لقد اعتقدت هذه الفئة أن الإدارة الأمريكية مهتمة، فعلا، بدمقرطة النظام السياسي الفلسطيني، وإن بالحدود التي لا تهدد مصالحها كفئة استفادت من النظام القائم إلى حدود كبيرة. وغاب عنها، ربما، أن الهدف من وراء تقريع بوش للقيادة الفلسطينية ورأسها ليس الإصلاح بل إعادة تأهيلها لتنسجم مع متطلبات السياسة الإسرائيلية والأمريكية.

لقد أغفلت هذه الفئة عبثية وضع مطلب الإصلاح الديمقراطي على رأس أولويات المهام الوطنية في وقت يستدعي أن تكون الأولوية لمقاومة الاحتلال وتطوير الأشكال الأكثر إشراكا للناس في مقارعة الاحتلال، والأكثر نجاعة في تعديل ميزان القوى، بما في ذلك داخل المجتمع الإسرائيلي وعلى صعيد الرأي العام العالمي. كما أغفلت أهمية معالجة غياب قيادة فعلية للشارع. وقد ترتب على غياب هذه القيادة ترك الساحة لفوضى أشكال المقاومة وأهدافها وخطابها، بحيث لم يعد واضحا للجمهور الفلسطيني، أو الإسرائيلي، أو للقوى الإقليمية والدولية حقيقة استراتيجية الانتفاضة التي حل محلها، في الكثير من الأحيان، الشعارات الفضفاضة والخطابية الإرادوية، التي كثيرا ما تثبت خواءها عند تماسها مع الواقع. وساهم غياب الدور القيادي الموحد في إبعاد الأنظار عما تفرضه حكومة شارون من احتلال واستيطان ومن سياسة عقوبات جماعية وتمييز عنصري واغتيال منظم لكوادر الحركة الوطنية الفلسطينية.

من يريد الإصلاح عليه التركيز على خلق أدوات التواصل والتفاعل بين القيادة السياسية والجمهور الفلسطيني لا الانجرار وراء سراب إصلاح هدفه استحضار قيادة تتوافق مع ما تريده أمريكا وإسرائيل، ومستعدة بالتالي إلى أن تتحول إلى أداة لقمع شعبها وطموحاته.

الكوميديا السوداء

لا حرية ولا ديمقراطية تحت الاحتلال. كما لا مضمون فعليا للتحرر الوطني دون أن احترام لحقوق الفرد وإنسانيته. الدمقرطة المطلوبة هي تلك التي تعزز من قدرة القيادة السياسية على التواصل مع الشعب وتعزز، بالتالي، قدرة الشعب وقيادته على مقاومة الاحتلال والتفاوض من موقع قوة الاستناد إلى التأييد الشعبي. لقد حولت إعادة احتلال الدبابات الإسرائيلية لمدن الضفة الغربية، وقصف الطائرات لمدن قطاع غزة، وما رافق ويرافق هذه من تدمير وتجويع واغتيال واعتقال، دعوات الإصلاح إلى ما يشبه كوميديا سوداء. فليس المطلوب قيادة بديلة بل المطلوب هو قيادة تتسم، بالإضافة إلى وطنيتها، بالاستعداد لإدارة عملية مصارحة وتواصل دائمين مع الشعب عبر مؤسساته وأحزابه وروابطه واتحاداته ونقاباته وصحفه. فلا قيادة تستحق الاسم إن تركت الشعب وحده في ساحة المعركة مع احتلال مصمم على تدمير مشروع هذا الشعب الوطني وحركته الوطنية وتواصله مع تاريخه النضالي.

حركة فتح: الدور والمشكلة

د. جورج جقمان

يرى البعض أن لحركة «فتح » دوراً هاماً في المرحلة الحالية الدقيقة والخطرة في تاريخ الشعب الفلسطيني خاصة عشية حرب ممكنة ضد العراق ،واحتمالات استغلالها من قبل الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين .

ويرى هؤلاء أيضاً أن الإصلاح بموجب جدول أعمال وطني يجب أن يطال القرار السياسي الفلسطيني والقرار المتعلق بإدارة الصراع، والذي يتأرجح حالياً بين المركزية المفرطة واللامركزية المتشرذمة في آن واحد.

وفي هذا السياق يمكن تفسير التحركات داخل المجلس التشريعي خلال الأسابيع الماضية، والتي اتخذت عنوانا لها موضوع الثقة بالحكومة. لكن القضايا الأساسية المحركة مرتبطة، جزئياً على الأقل، بنظرة مجموعات داخل حركة «فتح» الى دورها في المرحلة الحالية.

من الطبيعي التوقع أن يكون » لفتح« دورٌ بارزٌ في الحياة السياسية الفلسطينية حاضراً ومستقبلاً، نظراً لتاريخها وتبعيتها الجماهيرية، لكن هذا المستقبل يتهدده الخطر. وستبقى المحاولات الإصلاحية لها طابع التنافس الداخلي على الأدوار والمواقع ما لم تتم عملية الإصلاح داخل «فتح» ذاتها، وهو ما طالب به البعض ولم يتم حتى الآن.

السبب في ذلك أن مساوئ وصفات النظام السياسي الفلسطيني الحالي تنعكس داخل حركة «فتح » بحيث نجدها الآن نسخة طبق الأصل عن هذا النظام.
ولتوضيح ما هو مقصود نشير الى الخصائص الرئيسية للنظام الفلسطيني، بجوانبه السياسية والإدارية كما يتجسد حالياً في بنية السلطة الفلسطينية:

وهو نظام لا يفتقد الى المأسسة فحسب وإنما جوهره عدم المأسسة، وتعدد المحاور والمراكز والمواقع المتنافسة في ما بينها أحياناً والمتحالفة أحياناً أخرى. إن الصفة الأساسية المهيمنة هنا هي الفسيفساء السياسية والإدارية للنظام الفلسطيني الحالي، ليس فقط بسبب تعدد مراكز القوى وآليات اتخاذ القرار، وإنما أيضاً لارتباطها جميعا عمودياً ، وعلى درجات مختلفة من القرب و البعد ومن خلال حلقات متصلة، مع القيادة الفلسطينية.

وتوجد بين هذه المحاور روابط أفقية أيضاً ، إلا أنها تستمد قوتها وأهميتها، في نهاية الأمر، من محور الارتباط العمودي. وتتغلغل هذه المحاور في بنية النظام السياسية والإدارية، وفي الدوائر والوزارات ونواحي الحياة العامة المختلفة.

فالنظام الرسمي، بمسمياته ومناصبه ومديريه ووحداته وأقسامه، لا يعكس آليات اتخاذ القرار الفعلية أو صلاحية وسلطة المناصب الرسمية.والسبب في ذلك هو وجود نظام آخر موازٍ للنظام الرسمي، يطغي في معظم الأحيان على النظام الرسمي، ويستمد صلاحياته وقوته من محاور الارتباط المشار إليها سابقاً . وهذا مما يفسر وجود مدير عام له نفوذ أكبر من الوزير، أو مدير دائرة له نفوذ أكبر من المدير العام، على سبيل المثال.

وهذا ما يفسر، أيضاً، أزمة المجلس التشريعي (حتى تحركه الأخير المتعلق بالثقة بالحكومة) بسبب ارتباط أغلبية من أعضائه بالعلاقات الأفقية والعمودية للنظام ، لكن، وفي الوقت نفسه، بحكم الدور الرسمي الموكل له، توجد أسباب تدفعه أحياناً للعمل خارج هذه المحاور، خاصة بوجود ضغوطات مجتمعية عليه ليقدم بدوره الرسمي. لذا يتأرجح المجلس باتجاه العمل خارج النظام الى أن يصل الى حدوده، ثم لا يلبث أن يتراجع، لأن العمل خارج هذا النظام السياسي هو بمثابة انقلاب عليه. وهذا معنى سحب الثقة من الحكومة وهي فكرة طرحت في المجلس في أكثر من مناسبة، لأن سحب الثقة هو من آليات عمل النظام الرسمي وليس من آليات النظام الفعلي القائم حالياً .

وقد عمل أعضاء المجلس التشريعي مؤخراً ، إضافة الى أعضاء آخرين من خارج المجلس من حركة فتح، في موضوع منح الثقة، من خلال المجلس للحفاظ على شرعية لهذا التحرك، لكن ذلك كان في نفس الوقت تحدياً للنظام الفعلي كما أسلفت. وقد سمحت الظروف المحلية والإقليمية والدولية بتحرك مثل هذا، لكنه لن يشكل بالضرورة سابقة لها أثر بعيد المدى، إلا إذا جرى تغيير بنيوي في طبيعة النظام الفلسطيني الحالي بجانبيه السياسي والإداري.

إن الجانب الأساسي المتعلق بحركة «فتح» هو أن شأنها شأن النظام الفلسطيني الحالي. بمعنى ان لا دور فعالا لمجالسها وهيئاتها ولجانها ومؤتمراتها. فآليات اتخاذ القرار فيها تعكس في الغالب العلاقات القائمة في النظام الفلسطيني ككل، علاقات المحاور والمراكز والمواقع التي تستمد شرعيتها وفعاليتها في نهاية الأمر من محور الارتباط العمودي.

ان الصمغ اللاصق لحركة «فتح »، كما هو الحال في النظام السياسي والإداري الحالي، هو شخص الرئيس. أما ما شهدناه مؤخراً من أخذ ورد حول موضوع تشكيل الوزارة الجديدة فما هو إلا انعكاس لقدر من إعادة الاصطفاف والتموضع بفعل الانتفاضة وبفعل عوامل أخرى. ولن يشكل هذا إصلاحاً إلا إذا تم إصلاح حركة «فتح » نفسها.

إن مستقبل الحركة في خطر إن بقي وضعها على حاله. فلا يمكن لها أن تحافظ على تماسكها وشرعية عملها الى ما لا نهاية في المستقبل. وفي ظروف مختلفة وإن كانت تبدو بعيدة ، سيكون من الصعب أن تحافظ فتح على وحدتها دون انقسام وتشرذم إن لم تكتسب مصادر شرعية داخلية من خلال الانتخابات الدورية وتفعيل وتمكين الأطر والمجالس واللجان الرسمية للحركة، وهو ما طالب به البعض مؤخراً .
وإذا كان الرئيس عرفات قد خاض معركة الانتخابات في الماضي وهو على استعداد لخوضها مجدداً ، فلعل حركة «فتح» تفعلها إقتداء بالرئيس.

الحرب الأميركية على العراق.... الفلسطينيون أيضا يدفعون الثمن

داود تلحمي

في الأشهر التي تلت الحرب الخليجية الثانية في مطلع العام ١٩٩١، وسبقت انعقاد مؤتمر مدريد في الشهر العاشر من العام ذاته، جال وزير الخارجية الأميركي، آنذاك، جيمس بيكر، في المنطقة والتقى بالأطراف المعنية بالصراع العربي- الإسرائيلي، محاولاً إقناعها، بالحسنى وبالضغوط، بالمشاركة في المؤتمر الخاص بمعالجة هذا الصراع، الذي كان الرئيس جورج بوش الأب قد عمل على انعقاده منذ أن انتهت الحرب على العراق، خاصة بعد ان أفصح عن ذلك في خطابه الشهير في مطلع الشهر الثالث من العام ذاته، والذي تحدث فيه عن »نافذة الفرص« التي وفّرتها الحرب لإحداث تقدم في حل جوانب الصراع في منطقتنا.

وأثناء جولاته في المنطقة، تحدث جيمس بيكر مع الأطراف العربية، وخاصة مع الطرفين المعنيين أساسا باسترداد أراضيهما المحتلة عام ١٩٦٧، الطرف الفلسطيني وسوريا، ومارس ضغوطا، واستخدم لغة، لم يتوقعها بعض المعنيين، إثر الحرب التي انقسم العرب فيها بين مؤيد أو متعاطف مع العراق ومؤيد للكويت وللحرب التي شنت من أجل طرد العراقيين منها.

الهزائم العربية... نوافذ فرص!

قال بيكر لمحدثيه الفلسطينيين والسوريين ما معناه أن الحرب المنتهية خسرها العرب جميعا وليس فريقا واحدا فقط، وأن عليهم بالتالي أن يدفعوا الثمن في التسوية المفترض العمل عليها. وكان يقصد الحربين، حرب العام ١٩٦٧، والحرب التي انتهت لتوها بتوجيه ضربات مدمرة للعراق.

وكما نقل عن كارل ماركس، الذي أدخل تعديلاً على مقولة شهيرة للفيلسوف الألماني هيغل جاء فيها أن التاريخ يكرر نفسه مرتين، فأضاف: أن المرة الأولى تكون عادة مأساة والثانية مهزلة، يمكن الحديث عن مقارنة بين سياسة جورج بوش الأب في العام ١٩٩١ وسياسة جورج بوش الابن الحالية وتلك التي يمكن أن ترسم بشأن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، خاصة إذا ما شنت الحرب الأميركية على العراق في شتاء العام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، كما هو محتمل.

وعندما أدلى بوش الابن بخطابه الشهير يوم ٢٤/ ٢٠٠٢/٦، أعلن، عمليا، عن تحول للتركيز من التعاطي الأميركي مع الصراع الصراع العربي- الإسرائيلي والتركيز أولا على مسألة الحرب المرسومة على العراق. وجاء في خطابه هذا، الذي أدخل انشراحا غير محدود في قلب شارون، الذي لا يتصور أي حل مع الشعب الفلسطيني سوى الإخضاع بالقوة، جاء أن على الجانب الفلسطيني أن يستوفي شروطا معينة حتى يصبح مقبولاً، شروطا عنوانها التخلص من رئيسه الحالي ياسر عرفات، او تهميشه، وإجراء »إصلاحات سياسية ومالية وإدارية« ووقف ما يسمونه »الإرهاب«، والذي تبين لاحقا انه عندهم يشمل كافة أشكال المقاومة للاحتلال، وهي عناوين مضللة لعملية تأجيل ومحاولة تدجين او »تأهيل« للطرف الفلسطيني بحيث يقبل بسقف أدنى من مطالبه الحالية. أي اننا، في حال مضي الأميركيين في حربهم على العراق، أمام »نافذة فرص« جديدة، تنطلق هنا أيضا من »هزيمة« جديدة للعرب وانهيار مأمول في مواقفهم وسقوفهم في الحلول للصراع مع إسرائيل، مع ظروف وموازين إقليمية ومواقف إسرائيلية واميركية أكثر سوءا مما كان عليه الحال في العام ١٩٩١.

وعود مخادعة

والشعب الفلسطيني، في الحالة هذه، سيكون من أبرز الخاسرين في المنطقة في حال نشوب الحرب وتحقيق الأميركيين لهدفهم الأول منها، وهو تدمير العراق وقدراته الصناعية ونظامه الحالي ووضع اليد الأميركية عليه. هناك، بالطبع، خاسرون آخرون، غير الشعبين العراقي والفلسطيني، في المنطقة والعالم. والأمر هنا لا يتعلق بنظام العراق، الذي ليس الموقف منه سوى ذريعة للحرب الأميركية، بل يتعلق بثروته النفطية الهائلة، التي جعلت منه، في السنوات الأخيرة، البلد الثاني في العالم (بعد السعودية) من حيث الاحتياطي المكتشف من النفط في جوف أرضه.

المهم في الموضوع أن »نشر الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي«، الذي زعمت مستشارة الرئيس بوش الابن لشؤون الأمن القومي، كوندوليزا رايس، أنه هدف الحرب الأميركية الرئيس، ليس سوى غطاء شفاف (وكاذب) لأهداف استراتيجية أخطر بالنسبة للمنطقة (بما فيها ساحة الصراع العربي- الإسرائيلي)، وبالنسبة للعالم ككل. ولا يغير من صحة هذا التقدير كون الرئيس الأميركي تحدث عن الدولة الفلسطينية وحدّد تواريخ تقريبية للخطوات المتدرجة نحوها، وهي تواريخ يبدو أنها غير صارمة، بحيث اندفعت مواعيد الإنجاز وقيام الدولة في المقترحات الأميركية المتلاحقة من العام ٢٠٠٥ (وهو موعد متأخر ستة أعوام عن العام المفترض، ولو بالنسبة للجانب الفلسطيني الموقع، في اتفاقات أوسلو- القاهرة ورسائل الدعوة لمؤتمر مدريد) الى العام ٢٠٠٦، وربما في اقتراحات لاحقة، الى مهل أخرى، تتحكم بها حسابات واشنطن الداخلية ومواقف الأطراف الحاكمة في إسرائيل وموازين القوى العربية – الإسرائيلية، التي من المفترض أنها ستستمر في التدهور لصالح إسرائيل، وفق المخططات الأميركية- الإسرائيلية المشتركة. هذا علاوة على ان الخطاب الأميركي لا يحدد معالم الدولة ولا حدودها ولا درجة استقلالها الفعلي وسيادتها، ولا يضع أية كوابح أمام مشاريع التوسع والضم الإسرائيلية.

ومن المفيد هنا أن نبدد بشكل واضح الوهم الذي عبّر عنه أحيانا بعض الفلسطينيين والعرب بأن الحرب على العراق سيتم التعويض عنها »لتهدئة الرأي العام العربي« بجائزة للفلسطينيين، أي بتسوية مرضية لهم. فمجرد تصديق هذا الوهم ينطلق من استمرار الإيمان بالمعجزات »والمفاجآت السارة غير المنتظرة« وبقواعد غير عقلانية وغير مادية للسياسة الدولية للدول الإمبريالية، وفي مقدمتها الدولة الإمبريالية الأقوى في تاريخ البشرية، الولايات المتحدة. والمقصود بغير العقلانية، التوهم بوجود قيم أخلاقية لدى حكام الدول الإمبريالية من نمط الشفقة والكرم والشهامة، وكلها معايير غير موجودة في القاموس السياسي الدولي الممارس عمليا من قبل الإدارات الأميركية خاصة، وبشكل عام في مجمل أروقة صناعة السياسة الدولية.

محاولة منع الحرب

لهذا، فإن مصلحة الشعب الفلسطيني، كما كافة الشعوب العربية وشعوب »العالم الثالث« عموما، تكمن في العمل على منع وقوع هذه الحرب، إذا كان ذلك لا زال ممكنا. فنتيجة الحرب ستجعل الفلسطينيين في وضع أضعف تجاه إسرائيل، على الارض وعلى أية طاولة للمفاوضات، مع موقف أسوأ للراعي الرئيس المفترض للمفاوضات والتسوية، أسوأ حتى من مواقف كافة الإدارات الأميركية السابقة، بما فيها وخاصة إدارة بوش الأب.

وذلك لا يعني أن الحرب وتدمير العراق سيكونان نهاية التاريخ، وفق التعبير العجيب الذي ابتكر في مطلع تسعينات القرن الماضي. فليس للتاريخ من نهاية. وتدمير العراق وقتل مواطنيه وحكامه مهمة سهلة نسبياً من الزاوية العسكرية البحتة بالنسبة للولايات المتحدة، في ضوء الاختلال الهائل في موازين القوى. لكن السيطرة اللاحقة على العراق وفرض أو فبركة نظام موال للولايات المتحدة فيه على غرار ما قيل انه حصل في اليابان وألمانيا المهزومتين في الحرب العالمية الثانية، وفق أحد السيناريوهات التي تناقلتها وسائل الإعلام مؤخرا، كلها أمور بالغة الصعوبة والتعقيد، وأكثر بكثير مما يتصور حكام أميركا، الذين يعقدون مقارنات غير صائبة وغير عقلانية. وما يجري اليوم في أفغانستان، الأكثر فقراً والأضعف بنية ونظاماً واقتصادا وتطورا من العراق، يدلل على أن السيطرة الاستعمارية على بلدان »العالم الثالث« ليست بأمر سهل. وهو ما كان يفترض بالأميركيين أن يكونوا قد استخلصوه من تجربتهم في فيتنام في ستينات ومطلع سبعينات القرن الماضي.

احد كبار العسكريين الأميركيين الذين شاركوا في حرب العام ١٩٩١ عقد مقارنات ساخرة مع هزيمة عملاء أميركا في الهجوم على كوبا في العام ١٩٦١، وهو الهجوم الذي فشل في منطقة مسماة خليج الخنازير على السواحل الكوبية، فأطلق، ومن منطلق معارضة الحرب على العراق، تسمية خليج العنزات على الحرب المخطط لها.

ومهما يكن من أمر الحرب واحتمالاتها، فإن زيارة شارون لواشنطن في أواسط شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ تؤشر لاستمرار حميمية العلاقة بين اليمين المتطرف الإسرائيلي الحاكم بزعامة شارون واليمين الجمهوري الأميركي المستعيد لعنجهية الهيمنة الإمبريالية الكونية بزعامة بوش؟ تشيني- رامسفيلد. وفي تصريح بوش بشأن حق شارون في الرد على أي قصف عراقي يوجه نحو إسرائيل، خلافاً للسياسة المعلنة حتى الآن وتلك التي اتبعها بوش الأب في العام ١٩٩١ مع اسحق شامير، في هذا التصريح ما يؤشر ليس فقط لإمكانية دخول إسرائيل على خط الحرب ضد العراق من خلال الرد على ضربات عراقية من نمط معين (ووسائل إعلامها في الواقع تحدثت علنا، حتى الآن، عن تواجد إسرائيلي، في مراحل مختلفة، في شمال العراق، كما تحدثت عن وحدات استطلاع إسرائيلية غرب العراق)، بل أيضا لإمكانية قيام شارون بأعمال غير مألوفة تجاه الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، مستفيدا، من جهة، من انشغال العالم بمتابعة الحدث الأهم في المنطقة، وهو الحرب الأميركية على العراق، ومتسلحا، من جهة أخرى، مسبقا بشيك أميركي على بياض للتصرف مع الشعب الفلسطيني على قاعدة »الحق في الرد«، التي أقرها بوش. والذريعة يمكن إيجادها دائما، واختلاقها أو توفير شروط حصولها للتغطية على عنف الرد، والاحتماء دائما بالكفالة الأميركية. ولا يقلل من هذا الاحتمال سعي الاميركيين الراهن وتوصياتهم لشارون، إبان زيارته الأخيرة لواشنطن وبعدها، بتهدئة الوضع نسبيا في الأراضي الفلسطينية وفك حصار التجويع والإفقار المفروض على ثلاثة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. فهذه الدعوات الاميركية تأتي، بعد اشهر دامية من الدعم الأميركي الكامل للحرب الشارونية الوحشية على الشعب الفلسطيني، بهدف تسهيل مهمة الاميركيين في محاولة توسيع رقعة المشاركين او المسهّلين او الصامتين على حربهم ضد العراق، خاصة بعد ان تبين ان المعارضة للحرب واسعة جدا في أنحاء العالم، وفي مجلس الأمن الدولي، وحتى داخل الحزب الحاكم والحكومة في بريطانيا الحليفة لواشنطن، وداخل الولايات المتحدة نفسها.

احتمال ابعادات بالجملة... ومجازر بشرية وسياسية

والسلوك المتوقع لشارون وجيشه في الأراضي الفلسطينية يمكن أن يبدأ من الإبعادات بالجملة (أشكال معينة من »الترانسفير« قد تشمل قادة وكوادر ومناضلين –بمن فيهم رأس السلطة الفلسطينية– بالمئات وحتى بالآلاف، كما قد تشمل مواطنين عاديين من مناطق مطلوب إفراغها من سكانها الفلسطينيين– بعض المناطق الحدودية أو القريبة من الكتل الاستيطانية، وذلك على نطاق أوسع مما جرى مع قرية يانون، شرق نابلس، مؤخرا، اثر سنوات أربع من الاعتداءات المتواصلة من مستوطني ايتامار المجاورة والمحيطة بالقرية الفلسطينية). ويمكن أن يصل سلوك شارون الى حد المجازر الترويعية الواسعة وحملات التصفية المنهجية للقيادات والكوادر الفلسطينية. وكل ذلك بهدف إنجاز مهمة القضاء على الحركة الوطنية الفلسطينية، التي هي المهمة الهاجس وهدف شارون منذ مجيئه الى سدة الحكم.

وعبر قراءة التاريخ الشخصي لشارون وتجاوزاته المتكررة للضوء الأحمر، كما عنون أحد الصحافيين الإسرائيليين كتابه عنه، يمكن الاستدلال بأن ما يمكن أن يعتبر مستغرباً ومستبعداً لأسباب عدة، ليس أقلها الإدانة الدولية المفترضة لسلوكيات شاذة كهذه، هو أمر قابل للتنفيذ والترجمة على الارض مع شخص كهذا ومع طاقم اليمين المتطرف الذي يحيط به، خاصة إذا ما توفر غطاء الحرب الأكبر في المنطقة وغطاء التبرير الأميركي المسبق او التساهل المتوقع، وخاصة إذا ما عبر الفلسطينيون، كما هو طبيعي ومتوقع، عن إدانتهم للحرب الاميركية وتعاطفهم مع العراق المتعرض للعدوان.

وهكذا، فان من مصلحة الفلسطينيين (والعرب، وأنصار الحرية والسلام في العالم) منع هذه الحرب والحؤول، إذا كان ذلك لا زال ممكنا، وان بنسبة احتمال غير كبيرة، دون وقوعها ودون الخراب والاستعباد اللذين ستحدثهما. وإذا كانت المواقف الرسمية العربية، بشكل عام، غير فاعلة ومؤثرة على هذا الصعيد، ان لم تكن في بعض الحالات خانعة وملحقة ومستجيبة للمتطلبات العسكرية والسياسية الاميركية، فان بإمكان الشارع العربي، بالرغم من الاحتياطات القمعية والترهيب الواسع وحملات التنفيس التي تقوم بها بعض وسائل الإعلام، بما في ذلك إذاعة »سوا« الاميركية الرسمية باللغة العربية والتي أنشأت قبل اشهر وجيزة لهذا الهدف تحديدا، بإمكان الشارع ان يتحول مجددا الى عنصر فاعل وضاغط ومؤثر، كما كان عليه في المرحلة الأولى من الانتفاضة الفلسطينية الراهنة، ليدفع الحكومات الى مواقف أكثر تجاوبا مع مشاعر، ومصالح شعوبها الحقيقية، وليلتقي بذلك مع التيار العالمي الواسع المناهض للحرب، والذي كان له في الماضي، ومرارا، دور كبير في لجم نزعات حربية او وقف حروب استعمارية.

فالشارع، بالرغم من القناعات الماكيافيلية والمحتقرة للشعوب لدى العديد من الحكام وذوي النفوذ في إنحاء العالم، وفي منطقتنا أيضا، الشارع في عصرنا عنصر مهم بشكل متزايد في تقرير مصير العديد من المشاريع العدوانية والمتعارضة مع مصالح البشرية. والحرب الاميركية على العراق، وقبلها حرب شارون على الشعب الفلسطيني، والتي كانت بمثابة بروفة مصغرة للحرب الأكبر، هي من ضمن هذه المشاريع التي ينبغي العمل على منعها وإفشالها أولا، وإذا حصلت رغم ذلك العمل بكل السبل من اجل عرقلة سعيها لتحقيق أهدافها المعادية لمصالح شعوب منطقتنا.

وعلينا الا نخاف من الكلمات. فنحن أمام شكل معاصر من الحروب الاستعمارية، التي افترضنا مبكرا أنها انتهت بشكلها السافر السابق الذي عهدناه خاصة في القرن التاسع عشر وثلاثة أرباع القرن العشرين. ومهما كانت الزخارف والذرائع، فنحن أمام مشروع حرب كهذه، من وظائفه الجانبية الخطرة علينا دعم بقاء وهيمنة النظام الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي ولفرض سيطرته لمواصلة السباحة ضد التيار العالمي التحرري، الاميركيي على منطقة غنية بمادة استراتيجية هامة للاقتصاد العالمي، وإبقاء الأوضاع العربية تحت السيطرة، كما يقولون في أميركا، بما في ذلك في الدولة الفلسطينية المتصورة وفق »رؤيا« بوش وطاقمه المسيطر على دفة القرار في واشنطن.

د. عزمي الشعيبي / تتمة

كما أن تراكم الأخطاء وعدم مساءلة المسؤولين عنها أصبح أمرا لم يعد من الممكن السكوت عليه. هذا شجع الكثيرين على التقدم بجرأة لوقف حالة التراجع. وبالتأكيد ليس كل من ارتفع صوته ونادى بالإصلاح يمكن اعتبار موقفه اليوم منسجما مع مواقفه السابقة، لأن البعض اتخذ موقفا بشأن الإصلاح لاعتبارات شخصية، وأعتقد أن الشعب الفلسطيني بات قادرا على تمييز الغث من السمين.

– في هذا السياق، وبافتراض أن السلطة فشلت في إدارة المعركة، أليس من الظلم تحميلها كل المسؤولية؟ ماذا عن المجلس التشريعي، والقوى والأحزاب، وباقي مؤسسات المجتمع المدني؟

•بالتأكيد حالة الإخفاق تتحمل مسؤوليتها كل المؤسسات القائمة الحكومية منها وغير الحكومية، وفي مقدمة هؤلاء القوى والأحزاب. لكن لا يمكن تحميل جميع الإطراف القدر نفسه من المسؤولية، لأن المسؤولية الملقاة على كل طرف تتحدد بحجم تحكمه في اتخاذ القرار، وحجم ما يترتب على هذه القرارات من نتائج. بالتالي لا يجوز وضع الجميع في سلة واحدة. في هذا السياق يمكن رؤية الدور الكبير الذي تضطلع به مؤسسة السلطة، فهي تتحكم بالقرار والأموال والأجهزة. من يطرح نفسه قائدا للشعب الفلسطيني عليه تحمل المسؤولية، خاصة في ظل تهميش دور السلطتين التشريعية، والقضائية، وتغييب دور مؤسسات المجتمع المدني. وهنا أود الإشارة الى أن مؤسسة رئاسة السلطة التشريعية ليست بعيدة عن قيادة السلطة التنفيذية. فمن خلالها تم إخضاع وتهميش دور السلطة التشريعية لصالح السلطة التنفيذية، وتغييب السلطة القضائية بشكل كامل.

والأكيد أيضا أن القوى والأحزاب السياسية تتحمل جزء من المسؤولية، خاصة حركتي فتح وحماس، ويمكن القول هنا أن أهم خلل في دور تلك القوى يتمثل في عدم وضوح الموقف حيال الاستراتيجية التي يتبناها الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة. بالنسبة لحركة فتح يصعب التمييز بين مواقف فتح السلطة–ان جاز التعبير– وفتح خارج السلطة. أما بالنسبة لحماس فليس سرا أنها تتبنى برنامجا اعتراضيا على الحالة القائمة، وفي هذا السياق يمكن تفسير كل مواقفها.

هناك من يعتقد أن دعوة البعض الى الإصلاح تأتي في إطار التناغم مع الدعوات الأمريكية–الإسرائيلية، لتغيير القيادة الشرعية؟

•بالتأكيد يمكن فهم موقف البعض في هذا السياق، السياق الذي يقول بضرورة التكييف والانسجام مع الرؤية الأمريكية لمستقبل المنطقة. هذه الرؤية حدد شعارها الرئيس الأمريكي جورج بوش «من ليس معنا فهو ضدنا».

وهذا الشعار حسب أمريكا يعني وقف ومحاربة «الإرهاب» أي وقف الانتفاضة والعودة الى الحوار الثنائي والتنسيق الأمني والتعاون المشترك على مستوى قيادة المؤسستين الرسميتين الفلسطينية والإسرائيلية، وصولا الى إعادة تنظيم اصطفاف جديد في المنطقة بقيادة أمريكا لمواجهة كل الخارجين عن طاعة أمريكا.

ليس هناك مؤامرة

– هذا يعني من يقول أن هناك مؤامرة مصيب؟

•كلا، لا أرى هناك مؤامرة. هذا كلام مبالغ فيه، هناك جدل وتباين وتوجهات لبعض الأشخاص لهم دوافع وحسابات شخصية. لكن الأمر لم يصل حد القول المؤامرة.

مبررات الدعوة الى الإصلاح كانت موجودة قبل العدوان الإسرائيلي، وكثيرة هي الأصوات التي نادت بذلك. لكن ما حدث عزز ذلك، حيث ظهر الخلل بشكل واضح، كما أن مؤسسة السلطة قوضت وضعفت.

– كيف تنظر لما يجري داخل فتح من تفاعلات على صعيد الدعوة الى إجراء إصلاحات؟

•هناك حقيقة لا بد من إدراكها، وهي أن ما يجري داخل فتح سينعكس على مجمل الوضع الفلسطيني، وكل ما ينتج عن هذا المخاض الداخلي له تأثيرات على الوضع العام. بالتالي لا يمكن تجاهل هذا الحراك. وهنا أعتقد ان الحراك لا يدور على أرضية واحدة. هناك أجندات مختلفة، فكل واحد له أسبابه.

في كل الأحوال، هناك شعور لدى قيادة فتح، سواء في اللجنة المركزية، أو المجلس الثوري، أو التشريعي، أو الحركية العليا، بأن هناك خطرا يتهدد دور فتح وقدرتها على التحكم في قيادة وتحديد مصير الشعب الفلسطيني.

وعليه يمكن فهم هذه التحركات في سياق محاولة إعادة الإمساك بقيادة الحركة الوطنية. الرئيس عرفات باعتباره قائد مؤسس حركة فتح كان يتكفل بهذه المهمة. في ظل الشعور المتنامي لدى البعض أن دور الرئيس عرفات بدأ يضعف أصبح دور فتح مهددا.

كما أن هناك شعورا بأنه أمام التطورات المتلاحقة من الممكن أن يدخل المجتمع الفلسطيني في حالة من الفراغ القيادي، وهذا من شأنه أن يؤدي الى حالة من التشرذم، قد تدوم فترة طويلة من الزمن، وهو ما يمكن أن يستغله الإسرائيليون لتنفيذ مخططات أو استكمال أخرى بذريعة غياب قيادة فلسطينية قادرة على تمثيل الشعب الفلسطيني.

رغم كل ذلك، لا يمكن القول أنه لا يوجد من يخشى على امتيازاته ومكاسبه الشخصية، لأن تراجع دور حركة فتح يعني تراجعه هو شخصيا، فهو موجود ويحظى بهذه الامتيازات فقط لأنه قائد في فتح.

– كيف تقيم خطوة نواب فتح فيما يتعلق بالإصرار على حجب الثقة عن الحكومة في المجلس التشريعي؟

•لا بد من الإشارة الى أن موقف نواب فتح في التشريعي لم يكن منسجما فيما يتعلق باقتراح حجب الثقة عن الحكومة، لأن هناك من عارض حجب الثقة عن الحكومة، وهناك من أيد هذا الاقتراح. لكن الذي حدث أن عددا كبيرا من نواب فتح شكل بانضمامه الى النواب الذين كانوا يعارضون منح الثقة للحكومة السابقة، ثقلا عزز إمكانية حجب الثقة عن الحكومة الجديدة، وبالتالي لا يمكن أن يحسب هذا الإنجاز لنواب فتح بشكل كامل.

التفاوض في هذه المرحلة ليس لصالحنا

تذمرات نواب غزة أسهمت في التمرد

– هل بدأ المجلس التشريعي يستعيد عافيته بعد نجاحه في إجبار الحكومة على الاستقالة؟

•كلا، يمكن القول أن السلطة التنفيذية ضعفت، كما أن هناك ضغطا جماهيريا لم يعد بالامكان تجاهله. أضف الى ذلك عوامل أخرى مثل اقتراب موعد الانتخابات، وازدياد عدد المتذمرين في أوساط النواب، خاصة نواب قطاع غزة، الذين تولد لديهم إحساس بالغبن بعد الإعلان عن تشكيلة الحكومة الجديدة(المستقيلة لاحقا). مرد ذلك الإحساس، كما يقولون، عدم مراعاة التشكيلة الحكومية لمعادلة غزة–الضفة، وأن التعديلات التي جرت جاءت على حساب وزراء غزة.

– ما هي الرسالة التي أراد المجلس التشريعي إيصالها الى السلطة التنفيذية من خلال الإصرار على حجب الثقة عن الحكومة؟

•الرسالة كانت واضحة ومفادها أن ما كان يمكن قبوله سابقا، لم يعد من الممكن القبول به اليوم.

– أعضاء التشريعي فقدوا مصداقيتهم عند الكثيرين بسبب انشغال بعضهم في إدارة مؤسسات خاصة وغير ذلك من الأعمال البعيدة عما يجب أن يقوموا به كنواب. ودعواتهم للإصلاح والشفافية تأتي في إطار التضليل للتغطية على فشلهم، بمعنى ان هذه الدعوات غير أصيلة؟

•هذا كلام عام، والكلام الموضوعي والصحيح هو وجود معايير وأدوات قياس للمحاسبة والمساءلة، يجب أن يكون أساسها مدى التزام النائب بدوره. وهذا يأتي من خلال التعرف على الوقت الذي يمنحه النائب للمجلس، والتعرف على عدد مشاريع القوانين التي تقدم بها، وعدد الاستجوابات التي تقدم بها لأعضاء السلطة التنفيذية، وعدد التقارير التي ساهم بها، ودرجة مساهمته في جلسات المجلس ومدى التزامه بحضور الجلسات، ودرجة اهتمامه بقضايا الجمهور الذي يمثله.

هذه هي أدوات القياس والمساءلة. نعم هناك أعضاء ليس لديهم دور في المجلس ولا في مؤسسات المجتمع المدني، وهناك أعضاء لهم دور في الجهتين. هذا من ناحية شكلية. المهم هنا معرفة ماذا يقول النظام الداخلي للمجلس التشريعي بهذا الشأن، فالنظام الداخلي يلزم النواب بعدم العمل في السلطة التنفيذية باستثناء الوزراء، ولا يلزم أعضاء المجلس بعدم العمل في مؤسسات المجتمع المدني.

الأهم من ذلك هو النظر في السياق والتوقيت الذي يثار فيه هذا الموضوع. وهنا يمكن القول أن بعض من يطرح هذا الكلام في هذا التوقيت بالتحديد يريد تبرير حالة الفساد، من أجل القول أن كل المجتمع فاسد وبالتالي لا يحق لأحد أن يحاسب أحدا. لماذا لا تثار مثلا مسألة عمل بعض النواب في دوائر ومؤسسات الرئاسة.

– ما رؤيتكم للإصلاح؟ ما هو الإصلاح المطلوب؟

•الإصلاح المطلوب يجب أن يكون شاملا وجذريا. لكن هناك أولويات عند الحديث عن الإصلاح: أولا، يجب توفر ارداة حقيقة في ما يتعلق بالإصلاح، خصوصا عند مؤسسة القيادة، وتحديدا عند الرئيس عرفات وحركة فتح، بمعنى أنه يجب الكف عن التعامل مع موضوع الإصلاح كورقة للابتزاز والاستخدام.

ثانيا، يجب إعادة تشكيل مؤسسة القيادة(قيادة السلطة)، وتحديدا مجلس الوزراء، وذلك على قاعدة منحه صلاحيات خاصة، وأن يتمتع الوزراء بالمهنية والمصداقية، وأن يخضعوا للمساءلة أمام المجلس التشريعي، وأن تكون لديهم خطة لإعادة البناء، ينالون على أساسها ثقة المجلس التشريعي ويحاسبون بموجبها.

ثالثا، انتخاب مجلس تشريعي جديد من أجل استعادة ثقة الجمهور، وذلك على قاعدة قانون انتخابي جديد يسمح بتشكيل مجلس من كافة الأحزاب.

رابعا، تشكيل مجلس القضاء الأعلى وفقا لما نص عليه قانون السلطة القضائية الجديد، وتوفير كافة الامكانات اللوجستية الضرورية اللازمة لضمان نجاح عمله، وغير ذلك من المتطلبات وفي مقدمتها الإرادة السياسية لاحترام سيادة القانون، وقرارات السلطة القضائية وبناء هذا الجهاز بشكل نزيه ومستقل وفعال.

أما الجزء الثاني من رؤيتي للإصلاح فهو متعلق بمضمون خطة الإصلاح التي يجب أن توفر كل الامكانات التي من شأنها تمكين غالبية الشعب الفلسطيني، ومعظمهم من الفقراء، من الصمود، وذلك على قاعدة مجموعة من البرامج الأساسية التي توفر الخدمات الصحية والتعليمية، وسلة ضمانات اجتماعية.

وفي حال الحديث عن إصلاح منظمة التحرير ومؤسساتها، فالمطلوب هو إعادة إحياء دور المنظمة ومحاولة دفع حماس للانضمام لها على أساس الالتزام، لأنه لا يمكن أن يكون للشعب الفلسطيني قيادتان، وهذا يأتي من خلال حوار وطني جاد ومسئول، يقود إلى الاتفاق على برنامج واستراتيجية وآليات عمل موحدة.

أمريكا ضربت فكرة الإصلاح

– ألا تعتقد أن التوقيت والسياق وكذلك نوعية الأشخاص الذين طالبوا بالإصلاح كلها عوامل ساهمت في الإساءة إلى فكرة الإصلاح وأفقدتها أهميتها؟

•من ضرب فكرة الإصلاح هم الأمريكيون وشارون تحديدا، وذلك من خلال مطالبهم المستمرة بضرورة أجراء إصلاحات داخل السلطة ومؤسساتها وأجهزتها. فالإصرار الأمريكي على ضرورة إجراء إصلاحات خلق حالة من الالتباس عند الجمهور. البعض صار يرفض الإصلاح نكاية بأمريكا وإسرائيل.

كما أن تدخل الاميركان وشارون أعطى لمن يقول أن هناك مؤامرة ذخيرة لكي يفتح النار على كل من يطالب بالإصلاح، بدعوى أن كل من يطالب بالإصلاح يخدم أهداف وأغراض أمريكية–إسرائيلية.

ما كان يمكن قبوله سابقا، لم يعد من الممكن القبول به اليوم

عامل آخر ساهم في ذلك هو غياب دور اللجنة المركزية والمجلس الثوري لحركة فتح. هذا الغياب أفسح المجال أمام تبلور تكتلات و قنوات جديدة لا تملك أية شرعية أو صفة تمنحها الحق في المطالبة بالإصلاح. في هذا السياق يمكن القول أن غياب المؤسسات القادرة على قيادة دفة الإصلاح ساهم في ذلك. فالمجلس التشريعي مثلا قدم وثيقة للإصلاح، لكنه لا يملك الآليات اللازمة لتنفيذها. كل واحد له أسبابه، أي محاولة لإعادة الامساك بشكل أفضل بقيادة الحركة الوطنية، التي كان يستعاض عنها بدور الرئيس عرفات، خصوصا في ظل تنامي الشعور بضعف دور الرئيس، الأمر الذي فتح مهددة.

رغم ذلك لا يمكن القول أنه لا يوجد من يخشى على امتيازاته ومكاسبه بمعنى تراجع فتح ودورها، مما يعني تراجعه هو شخصيا. وهناك آخرون يخشون من الحركة الإسلامية.

– في ظل كل هذه المعطيات، الى أين نحن ذاهبون؟

شخصيا، لا أؤمن أن تاريخ الشعوب يكتب في فترة زمنية محددة. مصير الشعوب يتقرر في سياق تطور تاريخي متواصل. بمعنى أن هذه المرحلة ليست هي التي ستقرر مصيرنا، هذا أولا. ثانيا، ما استطاع أن يراكمه الشعب الفلسطيني كفيل بإحباط أي محاولة لإعادتنا الى نقطة الصفر،أو الى الضياع، أو الى الوصاية ومرحلة اللاهوية.

التفاوض في هذه المرحلة ليس لصالحنا

حجم الإنجازات الذي حققها الشعب الفلسطيني يؤكد أننا ذاهبون نحو الدولة، كل المعارك من كامب ديفيد وحتى اليوم سيكون لها تأثيرها على مسافة وحجم هذه الدولة وحدودها وعلاقاتها. الصراع الذي أعتقد أنه مرشح للاستمرار لعدة سنوات يتمحور حول مساحة وحدود وعلاقة هذه الدولة بجاراتها.

لذلك أعتقد أن التفاوض في هذه المرحلة ليس لصالحنا، لان هناك انطباعا بأننا هزمنا، على الأقل في ذهن العرب وجزء كبير من القيادة الإسرائيلية. كما أن هذا الانطباع موجود لدى عدد لا بأس به من القيادات في مختلف الفصائل والقوى الفلسطينية ولدى قيادات مجتمعية (النخبة). لكن الأكيد أن الرئيس عرفات لم يعترف بالهزيمة، كما أن الاستخلاص الذي يمكن قراءته من خروج الشعب الى الشوارع بعد إنذار شارون للمحاصرين في المقاطعة بالاستسلام هو أن هذا الشعب يرفض الاستسلام والهزيمة.

– ما هو المخرج؟

•الجدل الذي يدور في الشارع الفلسطيني مشروع، ويعكس مواقف وآراء شرائح كبيرة حيال كثير من القضايا. لكن المهم أيضا الإصغاء الى الجدل الدائر في القاع وعدم الاكتفاء بما يدور في أوساط النخبة والصالونات السياسية. وأول الخطوات التي من شأنها أن تساهم في إيجاد المخرج هو إعادة توليد قيادة للشعب الفلسطيني.

– ماذا تقصد بتوليد؟

•يعني إفراز قيادة جديدة من رحم وأحشاء الشعب الفلسطيني، وهذا يعود بنا الى دور حركة فتح، لأنه إذا لم تتحرك فتح لن يتحرك أحد. وهذا يذكرنا بما قاله بوش بشأن الدولة » تخلوا عن ياسر عرفات وهاكم الدولة«. ما يقوله الأمريكان خديعة. كل ما يقولونه مشكوك فيه. إذا كان بوش صادقا في ما يقول، لماذا لا تتوجه أمريكا لمجلس الأمن وتدفع باتجاه استصدار قرارا ينص على منح الشعب الفلسطيني دولة في العام ٢٠٠٥ وضمان حل قضية اللاجئين.

إذا فعلت أميركا ذلك عندها يمكن لها أن تضع شروطا. لكن ما تقوله وعود في الهواء. كيف يمكن لنا أن ندفع ثمن بضاعة غير معروفة المواصفات. في رأيي أن بوش لا يملك ما يعطيه للشعب الفلسطيني في حين أنه أعطى شارون مهلة حتى العام ٢٠٠٥.

والمؤكد أن حسم موضوع الدولة الفلسطينية بالنسبة للأمريكان لا يمكن أن يتم قبل العام ٢٠٠٥. لكن السؤال الذي سيبقى مطروحا، ما هي حدود هذه الدولة؟ وما هي الضمانات التي تكفل عدم تغيير الواقع على الارض؟

إذا أعطينا هذه الضمانات، أنا متأكد أن ياسر عرفات سيقبل التخلي وسيقول: «هاكم الدولة وأنا سأذهب لأرتاح».

شيء آخر في هذا السياق يمكن التوقف عنده طويلا: هل أمريكا قلقة على مصير الشعب الفلسطيني؟ بالتأكيد لا. هم لا يريدون عرفات لأنه عقبة في طريق الحل الأمريكي للصراع.

– ما المطلوب فلسطينيا في حال ضرب العراق؟

•مهمتنا الرئيسية هي توفير الحماية للشعب الفلسطيني للحيلولة دون استفراد شارون بنا، هذا أولا. ثانيا يجب تشكيل قيادة ميدانية والالتزام بتعليماتها وعدم ترك الحبل على الغارب، بمعنى أن على هذه القيادة أن تأخذ على عاتقها مهمة إدارة الأزمة في ظل العدوان على العراق. ثالثا، محاولة ضبط ردود الفعل الفلسطينية لتفويت الفرصة على شارون الذي سيحاول وضعنا في سلة العراق وتنفيذ مخططات من أخطرها برأيي أنه سيحاول طرد سكان بعض المدن والقرى والتجمعات السكانية.

تتمة مقالة داود الديك

إرباك الحركة وقيادتها وإحراجها سياسيا، وضاعف من أزمتها على كافة المستويات.

وهذا يقودنا للحديث عن كتائب شهداء الأقصى، وهي مجموعة من أبناء التنظيم ممن أخذوا على عاتقهم الردّ على جرائم الاحتلال ومجازره باستخدام كافة أشكال المقاومة، بعيدا عن أي قرار سياسي صادر عن أية مؤسسة أو مستوى قيادي داخل الحركة. وفي هذا المجال، حلّت الفتاوى والاجتهادات الشخصية والإيماءات والإيحاءات محل التوجيهات والتعليمات المركزية. وفسر هؤلاء الشباب، بطريقتهم، حالة الغموض في مواقف رئيس الحركة بخصوص العمل المسلح واستهداف المدنيين. إن ظاهرة الكتائب داخل حركة فتح، من حيث طريقة عملها وتنظيمها، ومن حيث طريقة التعاطي معها من قبل الأطر الشرعية الرسمية لفتح، ومن قبل الكادر التنظيمي القيادي، ما هي إلا تعبير جليّ عن عمق الأزمة الداخلية والتنظيمية لحركة فتح، وتعبير عن الأزمات الذاتية والمشاكل التي تعصف بالكادر الأساسي للتنظيم.

ولعل أكثر ما يثير الاستغراب، أن أيّا من أطر فتح الرسمية ولا حتى الميدانية، لم يتبنّ رسميا وعلى الملأ مجموعة الكتائب ونشاطها المسلح، على الرغم من أن الكتائب أصبحت على أرض الواقع بمثابة الجناح العسكري للحركة. فإذا كان هؤلاء المناضلون هم من أبناء فتح الشرعيين، فلماذا لم يتم حسم موضوعهم؟ لماذا لم يتم تبنيهم رسميا، أو الإعلان عن عدم شرعيتهم أو عدم شرعية ما يقومون به؟ لقد ترك الغموض والفوضى واللبس هؤلاء في مهب الريح ؟ تركوا فريسة للاحتلال وطائرات «الأباتشي» ، وفريسة للمتفذلكين والمحللين والصحافيين، وحتى لجزء من الفتحاويين الذين استغلوا قضيتهم ونضالهم، إما للمزاودة عبر الفضائيات، أو لتحقيق مكاسب ذاتية ودعائية على حساب دمهم وعلى حساب معاناة أولادهم وعائلاتهم.

وهنا يبرز السؤال:إذا كانت السلطة لم تتبنّ رسميا خيار المقاومة خيارا استراتيجيا، وإذا كانت فتح هي العمود الفقري للسلطة، فكيف يعمل هؤلاء المناضلون؟ ما هي، ومن هي مرجعيتهم؟ وهل ستوفر لهم حركتهم الأم الحماية؟ لماذا يتركون تارة فريسة لهواة التبنّي والمزاودة، وتارة لهواة الاستنكار والشجب وإعلان البراءة، بينما تقوم آلة الحرب الإسرائيلية بطحن عظامهم ؟! والأمور تتجه إلى أنه قد يأت يوم تصبح فيه الكتائب، أو أنها أصبحت فعلا، عبئا على الحركة من حيث الشكل والمضمون.

صحيح أن عمليات كتائب شهداء الأقصى ضد المدنيين الإسرائيليين داخل إسرائيل، على قلّتها (حوالي ٥ عمليات)، جاءت بالأساس ردا على جرائم الاحتلال وبطشه، إلا أنها من زاوية أخرى، تشير إلى أن فتح، بطريقة أو بأخرى، انجرت إلى مربع حماس والجهاد الإسلامي. وهي في المحصلة النهائية قد تشير إلى أن فتح فقدت، في بعض الأحيان، البوصلة السياسية، فصارت تتصرف وكأنها جزء من الفصائل المعارضة لاتفاق أوسلو ولنهج المفاوضات والحل السلمي، خلافا لما هو مطلوب منها كحركة قائدة للمشروع السياسي الفلسطيني. وليس أدلّ على ذلك من دور فتح في لجنة القوى الوطنية والإسلامية. لقد كانت المواقف والتصريحات السياسية الصادرة عن ممثلي فتح في هذه اللجنة، وفي كثير من الأحيان، متناقضة مع الموقف السياسي الرسمي للسلطة ولا تعكس أدنى حد من الانسجام معه. وفي هذا السياق، يمكن تفهم وجهة النظر التي ترى أن بعض مجموعات كتائب الأقصى تأثرت بأنماط عمل غير فتحاوية وغير فلسطينية، أو بأنماط فلسطينية خارج الوطن. وبذلك تكون فتح، من خلال استهدافها العمق الإسرائيلي في بعض الأحيان، خرجت عن قواعد اللعبة. من جهة أخرى، قد يقودنا التحليل إلى فهم عمليات الكتائب داخل إسرائيل كمحاولة لإنقاذ شعبية فتح مقابل شعبية حماس، في الوقت الذي خسرت فيه الحركة جزءا من شعبيتها ومدّها الجماهيري بسبب الفساد وسوء الأداء والخلل الإداري والمالي لأجهزة السلطة ومؤسساتها.

قد نجد داخل حركة فتح من يقول أن العمليات داخل إسرائيل لا تعبر عن استراتيجية حركة فتح، وأنها مجرد ردّات فعل فردية على جرائم شارون، وأنها لا تعبر، في المحصلة النهائية، عن موقف الحركة. ويترافق هذا القول، مع طرح آخر يرى أنه لا يوجد أزمة داخل فتح بخصوص موضوع المقاومة بحد ذاته. ويرى أصحاب هذا الطرح أن الرئيس تبنّى أسلوب الغموض البنّاء حيال هذه القضية، وأنه نجح في ذلك. واستطاعت حركة فتح (تحديدا الرئيس والتنظيم) إدارة المقاومة بطريقة ناجحة، مع تمسكها في نفس الوقت بالخيار الدبلوماسي. يمكن تفهم ذلك استنادا إلى طبيعة فتح كحركة أو جبهة أو برنامج سياسي، خاصة وأن القرار النهائي والحاسم داخل الحركة هو عادة للأقوى، ألا وهو الرئيس أبو عمار. إنه الوحيد القادر، وبعيدا عن أية مؤسسة فلسطينية، على تحديد السقف السياسي للشعب الفلسطيني. لكن، لا بد من القول أن اعتماد الغموض والفوضى وترك الأمور على حالها ليحسمها الزمن أثبت عدم جدواه في كثير من الأحيان. فالسياسة تتطلب وضع إطار عام والإلمام بتفاصيله، وحسابها من منظور الربح والخسارة. وفي وضعنا، أثبتت تجارب السنتين الماضيتين، أننا دفعنا ثمنا باهظا جراء هذا الغموض وهذه الفوضى.

مبادرة التنظيم مع الاتحاد الأوروبي

بعد مرور سنتين على الانتفاضة، يبدو أن حركة فتح لا تزال متمسكة بخيار المقاومة ضمن حدود عام ١٩٦٧، مع تمسكها بخيار المفاوضات، على الرغم من عدم وجود شريك سلام إسرائيلي لحد الآن. ومنذ اندلاع الانتفاضة، يدور جدل واسع وحوار دؤوب داخل حركة فتح بشأن أساليب واستراتيجيات المقاومة. وهو ما تزامن مع جهود أوروبية حثيثة بهذا الشأن تركز على عدم استهداف المدنيين مع الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في المقاومة المشروعة للاحتلال وفقا للمواثيق والأعراف الدولية. ويبدو أن فتح توصلت إلى رؤية حول أشكال المقاومة وشرعيتها، وحول أهمية النضال الجماهيري.

استعدت حركة فتح لإصدار هذه الرؤية على شكل إعلان بالتنسيق مع الأوروبيين باسم قيادة التنظيم في الضفة وغزة بعد موافقة أبو عمار عليها. وفعلا، عرض الأوروبيون على قيادة التنظيم عدة صيغ، إلا أن التنظيم قرر صياغة ورقته الخاصة به، التي جرى حولها حوار على مستوى المركزية والثوري والقيادات السياسية وعلى مستوى الكادر والقيادات الميدانية.

بعد ذلك قدمت الوثيقة للرئيس الذي اعتمدها بعد أن أجرى عليها بعض التعديلات. ويبدو أن إصدار هذا الإعلان جاء في سياق تبعات أحداث الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك وواشنطن، وما تبعها من حمّى الحرب على الإرهاب. لقد أرادت فتح من وراء الإعلان إعادة الشرعية للمقاومة الفلسطينية عموما، وللمقاومة الفتحاوية على وجه الخصوص. سيما وأن الأمريكيين، ونسبيا الأوروبيين، كانوا قد أضافوا كتائب الأقصى إلى لائحة المنظمات الإرهابية. ويمكن القول أن هذه الوثيقة التي أصبحت تعرف بمبادرة التنظيم، تشكل رؤية الحركة وموقف التنظيم، وتعتبر أول وثيقة تصدر عن الحركة بهذا الشكل وبهذا المضمون. وهي بالنسبة لحركة فتح، تشكل أساسا للحوار مع القوى الوطنية والإسلامية الأخرى.

ولعلّ ابرز ما جاء في هذا الإعلان، الفقرة التالية:«انطلاقا من حقنا المشروع في الحرية والاستقلال، فإننا سنواصل مقاومتنا ضد الاحتلال والاستيطان بكافة الوسائل المشروعة. إننا ندين بشدة كافة الإجراءات العدوانية للاحتلال بما فيها استهداف المدنيين الفلسطينيين. وانسجاما مع المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، نحن حركة فتح نرفض وسوف نمنع أي هجوم ضد المدنيين الإسرائيليين. إننا ندرك بأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وعدوانه واستهدافه لنسائنا وأطفالنا ومنازلنا سيولّد ردّات فعل فردية، إلا أننا ملتزمون بهذا الخط السياسي وسوف نعمل لمنع جميع الهجمات على المدنيين تماشيا مع قيمنا الإنسانية ومع هذا المبدأ الإنساني الهام».

كان من المقرر أن تنشر هذه الوثيقة عشية مجزرة «حي الدّرج» في غزة حيث حاولت الحكومة الإسرائيلية اغتيال صلاح شحادة. أجل نشر الوثيقة، وفهمت هذه المجزرة من قبل حركة فتح ومن قبل الأوروبيين، على أنها محاولة إسرائيلية لقتل هذه المبادرة. سيما وأنه حسب الأوروبيين، فإن جهات إسرائيلية رسمية كانت على علم بهذه المبادرة التي حظيت بدعم الاتحاد الأوروبي. استمر الحوار بعد فترة وتم نشر المبادرة.

أزمة السلطة من أزمة فتح

هنالك من يقول أن أزمة السلطة ناتجة بالأساس عن أزمة حركة فتح، حيث لم تتمكن الحركة من تحقيق توازن بين دورها في التحرر الوطني، وبين دورها في البناء العام والبناء الذاتي الحركي. وللخروج من هذا المأزق، ينادي الكادر التنظيمي القيادي لفتح بأن تعيد الحركة تعريف نفسها وحدودها وبرامجها وآليات عملها بشكل واضح. فهم يرون أنه لا يمكن تصور سلطة ديمقراطية قوية دون أن تكون حركة فتح بالأساس ديمقراطية وقوية. وهذه المقولة بحاجة إلى مزيد من البحث والتحليل والدراسة، ولا يمكن التسليم بها دفعة واحدة.

يستشهد البعض على هذه المقولة بقضية إصرار أعضاء المجلس التشريعي، وخصوصا الفتحاويين منهم، على عدم التصويت بالثقة على الحكومة السابقة مما أجبرها على الاستقالة. إلا أنه يجب أن لا يغيب عن البال، أن نجاح نواب فتح في إسقاط الحكومة أو دفعها للاستقالة، لا يعكس حقيقة وجود روح إصلاح جذري داخل الحركة ومؤسساتها. فلم تأت هذه الخطوة نتيجة عمل مؤسساتي فتحاوي منظم، بل يمكن النظر إليها كمحاولة ململة، أو «فشّة خلق»، في سياق تعاظم النقد الشعبي لأداء الحكومة، وفي سياق تعاظم النقد في قواعد فتح التنظيمية للأطر الرسمية المترهلة للحركة، في الوقت الذي أفقدت فيه الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة السلطة الفلسطينية وأجهزتها ومؤسساتها هيبتها، وأظهرت مدى ضعفها وهشاشتها على الأرض، ومدى بعدها وغيابها عن معاناة المواطنين وهمومهم وقضاياهم الحياتية.

إذن، لا يمكن النظر إلى ما جرى في موضوع الثقة على الحكومة في المجلس التشريعي، وكأنه تحول جذري أو قفزة نوعية في العمل السياسي الفلسطيني عموما، وفي حركة فتح على وجه الخصوص. لا يجب المبالغة في هذا الأمر. فقد تداخلت خيوط وتشابكت وعوامل ذاتية وموضوعية، فتحاوية وغير فتحاوية، في إنجاز هذا الموضوع. مع ذلك، لا يجب التقليل من شأن هذا الحدث، فقد يحمل في طياته بوادر مبشرة على طريق الإصلاح والتغيير، إذا ما تم البناء عليه ومراكمته.وهنا قد نقترب من مقولة ارتباط وضع السلطة بوضع فتح، لأنه يبدو أن الكرة دائما في ملعب حركة فتح التي تتربع على قمة السلطة وتهيمن على صناعة القرار السياسي الفلسطيني، كما أنها تحظى بغالبية مقاعد المجلس التشريعي كمؤسسة مهمة وفاعلة إذا أريد لها ذلك.

وإذا ما أردنا تناول ما جرى في المجلس التشريعي بشيء من التفصيل، يمكننا القول أن تجربة السنتين الماضيتين أبرزت الشعور بوجود فجوة كبيرة بين الشعب وبين الوزراء، وبوجود فجوة نضالية أخرى بين الوزراء من جهة والرئيس من جهة أخرى. ومع تصاعد وتيرة العدوان الإسرائيلي وتدهور أوضاع المواطنين، تبلور موقف يرى ضرورة تغيير هذا التشكيل الحكومي وتحميله مسؤولية الإخفاق في الأداء الفلسطيني الداخلي ومسؤولية الفساد عند بعض أعضائه في ظل فتك وبطش آلة الحرب الإسرائيلية. من جهة أخرى، كان الكثيرون، من فتح وخارج فتح، يرون أن هذه التشكيلة الحكومية متضخمة، ولا بد من تشكيل حكومة مصغرة ومتقشفة، وأكثر التصاقا بمعاناة المواطنين. وليس خافيا على أحد أن نواب حركة فتح صبّوا جام غضبهم على بعض الوزراء (معظمهم من الوزراء القدامى)، في حين أنهم التفوا حول بعض الوزراء الذين توسموا فيهم الخير، كوزير المالية على سبيل المثال.

لقد أراد نواب فتح وغيرهم ضخ دماء جديدة في الحكومة، وأرادوا حكومة متمسكة بالقرار السياسي وبالموقف الوطني، وليس حكومة رخوة. حكومة ملتصقة بصمود الرئيس عرفات وليست عبئا عليه.

من جهة أخرى، ليس خافيا على أحد وجود عوامل ذاتية تداخلت وتقاطعت مع العوامل الموضوعية الآنفة الذكر. فقد يكون في فتح وفي غيرها من كانوا يطمحون لتولي حقائب وزارية، ولم يحالفهم الحظ في التشكيلة الوزارية السابقة. وقد تكون هنالك منطقة جغرافية معينة غير راضية عن نصيبها من التشكيلة السابقة. وقد يوجد بين صفوف النواب من أراد الشروع بحملة انتخابية مبكرة استعدادا للانتخابات التشريعية القادمة.

ومهما يكن الأمر، فلا يمكن اعتبار ما جرى في المجلس التشريعي موجها ضد شخص الرئيس عرفات كما حاولت إسرائيل وغيرها من الأطراف تسويقه. المجلس التشريعي طلب من الرئيس تشكيل حكومة جديدة فقط، وعرضها ثانية على المجلس. كما أن ما جرى في التشريعي لا يمكن اعتباره نتيجة مباشرة للضغط الخارجي من أجل الإصلاح. قد يكون الضغط الخارجي سرّع وتيرة النقاش الفلسطيني الداخلي. وقد يكون الضغط الخارجي سببا مباشرا في تململ حركة فتح ومحاولتها قطع الطريق أمام المشاريع الإسرائيلية والأمريكية الرامية إلى إضعاف الموقف الوطني الفلسطيني، من خلال المسّ بشرعية الرئيس ومحاولة الحد من صلاحياته واستبداله بمن لديه جاهزية للتعاطي مع الحلول والصيغ المطروحة أمريكيا وإسرائيليا. لقد شعرت فتح بأنها أولى برفع لواء الإصلاح وبتحمل مسؤوليته، وبوضع أجندة وطنية له. ويبدو أن نواب فتح كانوا مهيئين لمثل هذه المسؤولية، ولو متأخرين. فقد مضى أكثر من ست سنوات على تأسيس المجلس التشريعي الفلسطيني، دون أن يكون لنواب حركة فتح دور بارز في هذا المضمار.

فتح والإصلاح..أجندات مختلفة

وهذا يقودنا للتساؤل: أين تقف حركة فتح من موضع الإصلاح والتغيير؟ بداية، فإن عملية التغيير والإصلاح في فتح معقدة وليست سلسة. فليس من السهولة بمكان تغيير مسؤول صغير في فتح على مستوى مسؤول موقع في إحدى القرى أو المخيمات. فما أن يتمكن أي صاحب موقع من الظفر بموقعه حتى يبدأ بتسخير كل جهوده وطاقاته وعلاقاته وتحالفاته بهدف إدامة بقاءه في منصبه. وهذا تقليد متعارف عليه، بل يتم التعامل معه وكأنه أمر قدري. وأي محاولة للتغيير والإصلاح، سرعان ما تحارب وتتّهم وتشوه. ويبدو أن فتح تعودت على ذلك. وغالبا يكون الحلّ من خلال البحث عن مواقع أو مناصب أو مسميات جديدة لإسكات أو ترضية من يتصدر المطالبة بالتغيير أو الإصلاح.

بشكل عام، يبدو أنه لا يوجد موقف واحد وموحد للحركة في مجال الإصلاح والتغيير، بل يوجد أجندات مختلفة داخل الحركة، متصارعة ومتضاربة المصالح. وتتراوح هذه الأجندات بين منطلقات ذاتية شخصانية ومنطلقات موضوعية وطنية. وليس من السهل تفكيك هذه الأجندات والتعرف على رموزها، فقد اختلط الحابل بالنابل. وليس أدلّ على ذلك، من جملة التعارضات والمشاحنات العلنية، والعدد الكبير من البيانات الملتهبة والموقعة بأسماء مختلفة ولأهداف غير متجانسة. الشيء الوحيد المشترك بينها هو إدعاء الشرعية المستمدّة من الرئيس أبو عمار، فكل يدّعي وصلا لليلى... وليلى لا تقرّ لهم بذاكا!

عمليا، لم يعد أحد يستطيع القول بسهولة أن هذا الموقف أو ذلك هو موقف حركة فتح، إلا إذا كان موقفا قاطعا وصادرا عن الرئيس.

لم يعد خافيا على أحد وجود أكثر من أجندة داخل حركة فتح. فهنالك أصحاب الأجندة التي تعظم سلبيات الانتفاضة والمقاومة، وتسعى دائما لمحاكمتها وجلد الذات. وقد يفهم ذلك على أنه مقدمة لتبرير التنازل السياسي، أو محاولة لمغازلة أطراف غير فلسطينية والإيحاء لها بأن أصحاب هذه الأجندة مؤهلون للقيادة. من جهة أخرى، هنالك أصحاب الأجندة التي تضخم المنجزات ولا تضع حدودا لأشكال النضال، وتحمل الانتفاضة أكثر مما تحتمل. كل ذلك على حساب معاناة المواطنين، وعلى حساب مصالحهم ومصدر دخلهم وأمنهم. وكلتا الأجندتين يفتقر إلى الواقعية والمصداقية. إن حركة فتح بأمسّ الحاجة إلى تيار واقعي وطني لا يعظم السلبيات ولا يضخم الإنجازات.

تنظيم حركة فتح ليس له أجندة واضحة، بل موزع على المدرستين. بل يمكن القول أن جزءا مهما من الكادر التنظيمي القيادي لفتح متقاطع مع الأجندة الأولى. ومهما يكن الأمر، يبدو جليّا أن التنظيم لم يستطع حتى الآن إفراز قيادة واضحة ومتبلورة تمثله وتعبر عن قضاياه وتعبر عن هموم وتطلعات الكادر الأساسي. وفي المحصلة النهائية، لا يزال التجاذب والتعارض بين أجندات حركة فتح هو سيد الموقف، وليس من السهولة حسم أية قضية داخل حركة فتح كما هو الحال عبر عشرات السنين.

مع ذلك، حسمت حركة فتح، على غير عادة، موضوع تعيين رئيس وزراء، وقررت اللجنة المركزية لحركة فتح عدم تعيين رئيس وزراء في هذه المرحلة، وتأجيل ذلك إلى ما بعد قيام الدولة الفلسطينية. لكن لماذا الحسم الآن، في حين لم تحسم قضايا أخرى كبيرة ومهمة بالنسبة للحركة.؟ يبدو أن لذلك علاقة بما تم تداوله من وجود مشاريع لقيادات بديلة. فمع حصار مقر الرئيس عرفات في رام الله، والتهديد الإسرائيلي باقتحام المقر أو هدمه على من فيه، بلغت القلوب الحناجر وظن بالناس الظنون. يبدو أن البعض من فتح فهم أن الظرف الداخلي والخارجي موات للقفز على سدّة الحكم وقلب الأمور. فمنذ بداية الانتفاضة، ظهر تيار داخل فتح يعظم السلبيات ويحاكم الانتفاضة، ويحمل الشعب والقيادة مسؤولية تدهور الأوضاع بعيدا عن سياسة الحكومة الإسرائيلية. كان لدى هؤلاء قراءتهم الخاصة لحصار الرئيس وللموقف الدولي من موضوع الإصلاح. وهم من أصحاب نظرية اللاعنف، وهي مدرسة موجودة في فتح منذ زمن طويل، وتسعى للإيحاء بأنها مستعدة لقبول المساومة والحل الوسط. وهذا يوحي بأن الرئيس هو العقبة الرئيسية أمام هذا الحل.

هذه قراءة متواضعة لواقع حركة فتح كما يبدو لحد الآن. وهو واقع غير مطمئن وغير مشجع. وإذا لم تقدم الحركة إجابات شافية لجملة من القضايا الرئيسية والأسئلة التي سبق ذكرها، إذا لم تعد تعريف نفسها وترميم وتجديد هياكلها، وتعقد المؤتمر العام السادس، فإنها بوضعها الحالي غير قادرة على الاستمرار. ولعل ما يحفظ للحركة توازنها النسبي وبقاءها هو وجود الرئيس أبو عمار، وإلا فماذا سيكون عليه الحال بعدم وجوده؟ واضح أن حركة فتح بوضعها الحالي غير قادرة على الاستمرار بعد ياسر عرفات.

قدورة فارس / تتمة

عندما لا تقوم بدورها يحدث فراغ يملؤه كادر آخر ضمن مسميات غير موجودة في النظام الداخلي لكنها فاعلة وناشة ميدانيا وذات حضور أكبر.

أعتقد أن حسم الجدل يأتي من خلال تجديد مؤسسات الحركة عبر عقد المؤتمر العام السادس للحركة الذي من شأن عقده أن يحسم قضايا كثيرة بما فيها شكل النظام السياسي في فلسطين، والاتفاق على رؤية موحدة للإصلاح. قسم كبير من الكادر لا يرى أي مبرر لعدم عقد المؤتمر، وهناك قيادات متنفذة ليست صاحبة مصلحة في انعقاده. هناك اجتهادات كثيرة تبدأ من الموضوع السياسي وشكل المقاومة، البعض مثلا لا يرى ضرورة للانتفاضة، والبعض يؤيد العمليات الاستشهادية في إسرائيل، ولو عقد المؤتمر لكان من الممكن أن يكون موقف فتح أكثر انسجاما.

هناك محاولات لإسقاط مظلة الشرعية عن فكرة الإصلاح بالاختباء خلف الشعار السياسي الذي يمنح المقاومة الأولوية

و فتح كما هو معروف تعكس حالة التنوع في المجتمع الفلسطيني، وفي مثل ظروفنا الاستثنائية تكثر الاجتهادات. وفي الحقيقة نحن نشعر أننا في مأزق. وفي محاولة الخروج من هذا المأزق تتعدد الاجتهادات، فهناك من يرى أن التقدم للامام وتصعيد المقاومة هو السبيل، وهناك من يعتقد أن هذا الطريق يفاقم الكارثة. وحتى اللجنة المركزية للحركة لم تتمكن من حسم هذا الجدل.

أما الإصلاح فكان مطلبا فتحاويا على الدوام لكن لم يكن مطروحا بهذه القوة. الآن هناك من يقول كم كنا بحاجة الى الإصغاء الى هذه الدعوات. أنا أعتقد أن أي إصلاح سيجري في فتح سينعكس إيجابا على السلطة، والعكس صحيح. الآن كثيرون يدركون أن الموضوع ليس مطلبا فتحاويا فقط، إنما هو متطلب سياسي قد يوفر مخرجا من المأزق، و يساهم في توسيع هامش حركة أصدقاء الشعب الفلسطيني الذين ضاق هامش مناوراتهم بسبب موضوع الإصلاح.، كما أن الإصلاح يعيد الثقة بين السلطة والشعب وبين الأطر السياسية بعضها البعض ويعزز الصمود.

كما أن الإصلاحات داخل فتح قد تنقل «العدوى» الى كل المؤسسات والتنظيمات التي لا تعقد هي الأخرى مؤتمراتها ولا تستمع لكوادرها ولا تتجدد.

ففي كل مؤسساتنا القيادات تحتكر الرؤية والقيادة والمعلومات والمواقف والمطلوب من الجميع الهتاف لها وخلفها.

التمسك بالفساد لن يطرد دبابات الإحتلال

– هل يمكن القول أن هناك تيارا إصلاحيا داخل فتح؟

•هذا التيار كان دائما، قبل أوسلو والانتفاضة وإقامة السلطة، لكنني اعتقد انه أصبح اليوم أكثر أيمانا بما طرحه في السابق، وان كانت هناك محاولات لإسقاط مظلة الشرعية عن فكرة الإصلاح بالاختباء خلف الشعار السياسي الذي يمنح المقاومة الأولوية. وكأن الإصلاح من شأنه إطالة عمر الاحتلال، وأن التمسك بالنماذج الفاسدة وآليات العمل المستهلكة من شأنه إخراج الدبابات من مدننا. للأسف هذا الطرح يلقى أحيانا تفهما من قطاعات في الشعب التي ليس لديها فرصة للإطلاع على تفاصيل الأمور وخباياها.

أنا أعتقد أن الإصلاح يخدم الشعار السياسي نفسه.

– ما تركيبة هذا التحالف وجدول أعماله؟

•ليس هناك تحالف إنما اتجاه يدعو للإصلاح، وهو بالمناسبة ليس متجانسا، ولا يلتقي أو يعمل في سياق منظم ومؤطر، وهو من مستويات قيادية مختلفة، أي أن التيار غير متبلور بعد. فهناك منتفعون من الحالة السائدة ويعتقدون أن الإصلاح سيمس بامتيازاتهم.

– البعض يرى أن دعوات الإصلاح تأتي في إطار التناغم مع الدعوات الأمريكية–الإسرائيلية؟

•للأسف أن هناك من يتحدث هكذا. ولطالما كان الشعار السياسي استخداميا، لصالح فئة متنفذة في منظمة التحرير وفي الأطر والفصائل. كانت الحجة دوما «الوضع حساس والمرحلة التاريخية». وهنا على الجميع أن يدرك أن الإصلاح المقصود أمريكيا هو الإصلاح الأمني فقط، أي أن تصبح المؤسسة الأمنية قادرة على قمع الديمقراطية، ولو طلب من الأمريكان موازنة لبناء ٢٠ معتقلا أو سجنا فلن يترددوا في فعل ذلك.

الإصلاح الأمريكي هو أيضا استخدامي، الهدف منه إعطاء المزيد من الوقت لشارون لتنفيذ مخططاته. في حين أن الإصلاح الذي ننادي به يتعارض مع الرغبة الأمريكية. ومن يقول بالانسجام بينهما يحاول اغتيال فكرة ومبدأ الإصلاح. وهذا التيار منتفع، رعته أميركا سابقا. الفساد والفاسدون هم حلفاء الاحتلال.

الآن نفس الأشخاص «يتمسحون» بالشعار الوطني للإبقاء على امتيازاتهم، ويبيعون الناس خطبا عن تحرير فلسطين.

على الرئيس أن يرعى الإصلاح

– لكن هناك دعوات لتغيير الرئيس ؟

نحن نتمسك به نحن ونقول أنه رمز النضال ورئيس منتخب للسلطة، ورئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، ونرفض المساس بشرعيته. نحن نتقد أسلوبه في العمل ولا نختلف على شرعيته، ولا يمكن الربط بين دعوى الإصلاح وبين عمل أمريكا على إضعافه وتجريده من صلاحياته.

الرئيس يجب أن يستمر ونطلب منه أن يرعى بنفسه عملية الإصلاح.

الرئيس يجب أن يستمر ونطلب منه أن يرعى بنفسه عملية الإصلاح

***

الفساد والفاسدون هم حلفاء الاحتلال

***

شخص واحد يسيطر على كل شيء

– هناك من يقول ان بعض الأصوات المطالبة بالإصلاح غير أصيلة، وتعالت الآن فقط؟

أصوات الإصلاح كانت دائما موجودة، وليس لديها أي مصالح أو شركات أو احتكارات، ولا تتطلع لمنصب، ولم تكن مسموعة لا من قبل القيادة ولا من الشعب.

الآن انضمت إليها أصوات أخرى، عملت على إثارة زوبعة حول الموضوع. لكن لا يجوز أن يوضع الجميع في سلة واحدة. هناك أشخاص كان عليهم مآخذ وكانوا جزءا من المؤسسة الرسمية. لا يزعجنا الآن أن يطالبوا بالإصلاح، إذ نتمنى ان يتحرك الجميع على هذا الصعيد. فاذا كان هناك شخص ليس ذو مصداقية فهذا لا يعني على الإطلاق أن الفكرة مشبوهة.

– كيف تقيم دور نواب فتح في المجلس التشريعي، وماذا عن خطوتهم الأخيرة بشأن حجب الثقة عن الحكومة؟

•نحن وعدنا الشعب ببناء نموذج ديمقراطي حقيقي. الآن بدأنا الخطوة الأولى في الطريق الصحيح. جرت انتخابات نزيهة، وبعد ذلك حدثت أمور بعيدة عن العمل الديمقراطي، ووجدت الاحتكارات والتلاعب. الشعب اليوم عندما يحاكم السلطة يحاكم فتح أيضا. لذا من حقنا أن ننزعج من أن يمثل فتح بتضحياتها ودماء شهدائها أصحاب المصالح، الذين لا نعرف كيف حسبوا عليها، وما الظرف الذي جاء بهم الى حركة فتح، وصرنا نسدد فاتورة أخطائهم وفسادهم. طبيعي أن نقلق لان هذه التجربة ستسجل كفشل لفتح.

وهنا لابد من الإشارة إلى أننا كنا نشعر دائما أننا مطالبون بأداء الدورين معا: من جهة نحن الحزب الحاكم، ومن جهة أخرى نقوم بدور المعارضة، نظرا للتركيبة الغريبة في المجلس التشريعي، ومقاطعة المعارضة للانتخابات.

– ما المطلوب من فتح الآن؟ ما هي الخطوات العملية؟

•مجموعة من الإجراءات السياسية الداخلية، من بينها: إعادة تشكيل مجلس الوزراء بسرعة، والإعلان عن تشكيل لجنة الانتخابات المركزية، وإصلاح القضاء، وأن يأخذ المجلس التشريعي دوره للفترة المتبقية له.

أما على صعيد فتح فيجب أن تبدأ استعدادات عملية سريعة لعقد المؤتمر السادس للحركة في فلسطين، لأننا بحاجة لتجديد البرامج والآليات. والمؤتمر سيد نفسه، فهو يقرر ما يريد. وهذا لابد أن ينعكس إيجابا على السلطة والمنظمة، والأطر المعارضة، حتى الإسلامية منها، لأن مطالب كوادر حركة فتح هي نفسها كوارد باقي الفصائل والأحزاب.

الحرس الجديد بلا مصالح شخصية

– بماذا تختلف الدماء الجديدة عما يسمى الحرس القديم؟

•الجيل الجديد لديه طاقة ونفسه أطول في لعمل. لا توجد لديه مصالح شخصية. وهو لم يأخذ دوره وفرصته الحركة، خصوصا تنظيم الداخل، ولم يكن جزءا من مؤتمرات الحركة. عقد المؤتمر سيقود الى مزج التجربتين، فتجربة الداخل كما الخارج ليستا نموذجيتان. المؤتمر سيختار الصالح والايجابي من التجربتين.

– ما الرسالة؟ ما دلالة التوقيت؟ لماذا الآن بالتحديد أسقطت الحكومة؟

•لقد بلغ السيل الزبى. لم يعد بالامكان الصمت أكثر. المجلس التشريعي لم يستخدم الأدوات البرلمانية الكاملة. شخص واحد يسيطر على كل شيء. نريد إرساء تقليد برلماني، ومساعدة الشعب على تجاوز الإحباط.

– الى ماذا سيقود هذا الحراك الذي تشهده فتح، برأيك؟

•في النهاية لا يصح الا الصحيح. سيعقد المؤتمر الحركي، ويبث دماء جديدة. لكن المسألة ليست ما يحدث فقط داخل فتح. هناك مؤثرات أخرى مثل العدوان الإسرائيلي، التدخل الأمريكي في شؤوننا. والنتائج ستتحدد بموجب التفاعلات بين كل تلك العوامل، ولا تتحدد وفقا لما يدور في داخل الحركة فقط.

– ألا تشعر ان الأمر كما يبدو تحول الى هستيريا والجميع يريد ركوب الموجة؟

•لا أشعر بأن هناك هستيريا. الموضوع هام ومن الطبيعي أن يتداوله الجميع. إذا اعتدنا على سياسة التشكيك والتخويف سيتراجع الصوت الداعي للإصلاح. الوضع حساس ويجب ألا تغتال فكرة الإصلاح. يجب أن نفرق بين الحاجة الفلسطينية الخالصة والصادقة، وبين من يريد استخدام الشعار. المجلس التشريعي انتخبه الشعب الفلسطيني وليس الأمريكي، وقد قدم في شهر مايو الماضي ورقة للإصلاح.

– كيف تنظر الى مستقبل حركة فتح؟

ان مستقبل الحركة مرهون بقدرتها على تصحيح مسارها ومعالجة أخطائها ومحاسبة كل من أساء لها من أبنائها، وبقدرتها على تجديد شباب قياداتها. إذا تمكنت الحركة من تجاوز المرحلة الراهنة اعتقد أنها ستبقى قائدة لشعبنا ونضاله ومؤسساته وستكون هي المساهم الأساسي في تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

حسين الشيخ / تتمة

الفلسطيني.

لا يمكن النظر إلى الانتفاضة في إطار الفهم الكلاسيكي للمواجهة العسكرية حتى يحكم عليها البعض بالهزيمة أمام آلة الحرب الإسرائيلية. منذ اليوم الأول قلنا انه بمقدور إسرائيل أن تحتل قرانا ومدننا خلال ساعات، لكن الأهم من ذلك أنها لن تحتل إرادتنا وعقولنا وقرارنا.

لذا أقول أننا لم نحقق انتصارا حتى هذه اللحظة على الاحتلال، لكننا منعناه من تحقيق انتصار على شعبنا. وهذا بحد ذاته انتصار.

هناك في فتح من يرى أن الموضوع الأول على أجندة الإصلاح هو وقف الانتفاضة

تيارات

– ماذا يجري داخل الحركة، في ما يخص الإصلاحات الداخلية والهيكلية؟

هناك تيارات داخل فتح، ولكل تيار برنامجه ورؤيته للإصلاح، لكن الحديث يدور عن تيارين أساسيين: الأول، وهو يشكل الأغلبية في فتح، و يتحدث عن الإصلاح ببعديه الداخلي، والوطني الشامل. هذا التيار يطالب بدمقرطة فتح وهياكلها ومؤسساتها وعقد مؤتمرها العام السادس وانتخاب قيادة جديدة لها، والحفاظ عليها كحركة تحرر وطني لتواصل برنامجها الكفاحي. الثاني، يريد الحفاظ على الوضع الراهن

يطلون علينا اليوم بشعار الإصلاح في محاولة لتجميل صورتهم المشوهة وحقيقتهم المعروفة. هذه الفئة برأيي مشكوك فيها وفي دعواتها، لأنها تنطلق من زاوية الحفاظ على مصالحها الشخصية وشركاتها واحتكاراتها ونفوذها

للحركة، تحت شعارات عديدة منها ضرورة الحفاظ على الإرث التاريخي، أو انه يراها حركة الحزب الحاكم فقط، ويحاول تأبيد وتقديس الأطر الشائخة في هذه الحركة. وهذا برأيي يقتل الحركة من داخلها ويمنع التطور الطبيعي فيها، من حيث تواصل الأجيال والتجارب، ويفقد الحركة الديمومة وطابعها الكفاحي النضالي.

التيار الأول، الذي أستطيع وصفه بالكفاحي، يؤمن إيمانا قاطعا، بضرورة إحداث إصلاحات جذرية لا شكلية على صعيد السلطة وأدائها وتركيبتها، وذلك من حيث الفصل بين السلطات وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية، إيمانا منه بأن التطهير و التحرير يسيران بخطين متوازيين. بمعنى أننا لا يمكن أن نصل الى غايتنا وأهدافنا الوطنية في الحرية والاستقلال بجسم مترهل وفاسد. هذا الى جانب إيمانه بضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها كل الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية بحكم تحديات المرحلة والتحولات الهائلة، محليا وإقليميا ودوليا.

أما التيار الثاني فهو يريد أن يحافظ على الوضع كما هو عليه الآن دفاعا عن مصالح فردية وشخصية، تكريسا للفساد الإداري والمالي والسياسي، الذي يشكل تربة خصبة لتنامي قوة ونفوذ هذا التيار.

أبو عمار خيار ديمقراطي نضالي

– ثمة من يقول إن اتهام الإصلاحيين بتلقي الإلهام من الخارج محاولة لمنع الإصلاح؟

•هناك فرق كبير بين الإصلاح المطلوب على أرضية المصالح الوطنية الفلسطينية، والإصلاح الذي يأتي

في سياق الوصاية والإملاء الخارجي على الشعب الفلسطيني. كلمات الإصلاح هنا حق يراد بها باطل. ألم تكن الولايات المتحدة وإسرائيل راعية للفساد طيلة السنوات الثماني الماضية من عمر السلطة؟ فلماذا هذا الانقلاب الآن في الموقف الأمريكي الإسرائيلي والدعوة الى إحداث إصلاحات. الإصلاحات هنا تسديد حسابات مع القيادة، وتحديدا مع الأخ أبو عمار، بسبب مواقفه السياسية وصموده في كامب ديفيد، وعدم تنازله عن الثوابت الوطنية.

ولا نقول ذلك لتبرير عدم إجراء الإصلاح. لكن يجب أن يأتي الإصلاح دائما في إطار وسياق المصلحة الوطنية، وبما يخدم الاستمرار في خيار الانتفاضة والمقاومة حتى دحر الاحتلال والوصول الى غاياتنا الوطنية.

أي إصلاح يأتي في إطار هذه الأجندة مقبول من طرفنا لا بل ندعمه ونناضل من أجله. أما الإصلاح الهادف الى النيل من شرعية القيادة فنقول لدعاته أن الأخ أبو عمار هو خيار ديمقراطي نضالي. فهو يمتلك الشرعية النضالية وشرعية صندوق الاقتراع. والإصلاح القائم على قاعدة «القيادة البديلة»، التي تفتقر للشرعيتين السالفتين، يأتي في سياق فرض الوصاية على الشعب الفلسطيني. وللأسف الشديد هناك فئات، أو قيادات، تنسجم، ان لم تكن تلتحم، مع المشروع الإسرائيلي الأمريكي وتستقوي بالدبابات الإسرائيلية التي أعادت احتلال كل مدننا وقرانا ومخيماتنا في الضفة الغربية وتمهد لاجتياح كامل لقطاع غزة. وهذه لا تمثل الا نفسها ولا تعبر حقيقة عن الرغبة الشعبية والجماهيرية الصادقة والأمينة في إحداث إصلاح حقيقي يصب في خدمة الشعب الفلسطيني.

الإصلاح الهادف الى النيل من شرعية القيادة نقول لدعاته أن الأخ أبو عمار هو خيار ديمقراطي نضالي. فهو يمتلك الشرعية النضالية وشرعية صندوق الاقتراع. والإصلاح القائم على قاعدة «القيادة البديلة»، التي تفتقر للشرعيتين السالفتين، يأتي في سياق فرض الوصاية على الشعب الفلسطيني

الفاسدون يرفعون شعار الإصلاح

–هل تتهمون أناسا بأنهم سرقوا شعار الإصلاح إذن؟

•المثير للاستغراب أن البعض ممن هم غارقون في الفساد بكل أشكاله: المالي والإداري والسياسي، ويشكلون رموزا حقيقية لهذا الفساد، يطلون علينا اليوم بشعار الإصلاح في محاولة لتجميل صورتهم المشوهة وحقيقتهم المعروفة. هذه الفئة برأيي مشكوك فيها وفي دعواتها، لأنها تنطلق من زاوية الحفاظ على مصالحها الشخصية وشركاتها واحتكاراتها ونفوذها. وهي لا تشكل الا طغمة قليلة لا تؤثر في التيار الوطني الحريص والمخلص الذي ينادي بالإصلاح وفق رؤية وطنية، تساهم في تدعيم أواصر الديمقراطية وسيادة القانون والفصل بين السلطات واستكمال مشروع التحرر الوطني.

أنا متأكد أن هذه الطغمة لن تأخذ شرعية شعبية جماهيرية لثقتي الكاملة بأن الشعب يتوق الى إحداث إصلاح جذري يستبعد، بالدرجة الأولى، هذه الطغمة التي تتحمل مسؤولية كاملة عن إشاعة الفساد بكل أشكاله ومحاولتها تشريع هذا الفساد.

هؤلاء يحاولون استغلال ما أحدثه الاحتلال من دمار وقتل واجتياح ظانين ان الفرصة التاريخية قد حلت لخلق شرعية لأنفسهم وتسويق رؤاهم.

– ما الرسالة؟ ما دلالة التوقيت؟ ولماذا الآن بالتحديد أسقطت الحكومة؟

•للأسف فان فتح تمارس دور السلطة والمعارضة في الوقت نفسه، ويعود ذلك الى حالة الضعف والترهل التي تعيشها القوى والأحزاب الفلسطينية الأخرى. وفي هذا المجال نحن نعلم أن فتح تتأثر بشكل مباشر بتركيبة السلطة وأدائها، ونرى أنها، في أحيان كثيرة، تسدد فواتير الإخفاقات أو والسلوك غير المقبول للسلطة الوطنية.

وكما ترى، في أحيان كثيرة، فان المحاكمة الشعبية لأداء السلطة هو شكل من أشكال المحاكمة لفتح. وهذا منطقي ومقبول بحكم الدور القيادي الذي تحتله فتح في قيادة السلطة الوطنية. ومن أجل إزالة هذا الالتباس يجب على فتح أن تحافظ على دورها وطابعها المستقل كحركة تحرر وطني، وفي الوقت نفسه الحفاظ على دورها الرئيسي في قيادة السلطة الوطنية.إن الفصل بين فتح كتنظيم وقائد للسلطة ورائد في المعادلة والتركيبة الحزبية لمنظمة التحرير، إشكالية كبيرة تحتاج الى وقفة جادة. وبرأيي أن هذا لن يتم الا من خلال عقد المؤتمر العام السادس للحركة.

– ما موقفكم من وضع المجلس التشريعي؟

• نحن في فتح لنا مآخذ كثيرة على أداء السلطة التشريعية طيلة ٨ سنوات. لقد بات يشار إليه بالبنان باعتباره جزءا من مؤسسات الفساد، وذلك نتيجة لعدم قيام السلطة التشريعية بدورها المنوط بها. كما أن الأداء السلبي للمؤسسة التشريعية أفقدها أهميتها حتى وصلت في إحدى مراحلها إلى تكون مثل جسد ميت. ورغم صحوتها الأخيرة في دورة المجلس الأخيرة، والتي تداخلت فيها الأسباب والغايات والتيارات، بدءا من التيار الوطني الحريص والمسئول، مرورا بالمستوزرين وانتهاء بالأشخاص المتساوقين مع المشروع التآمري الإقليمي والدولي، الا أننا اعتبرنا ما حصل في دورة المجلس الأخيرة صحوة متأخرة. وأن يصحو المرء متأخرا خير من ألا يصحو أبدا.

وكما تعلم كان لكتلة فتح في المجلس دور أساسي في هذه الصحوة الى درجة أرغمت الحكومة على تقديم استقالتها للسيد الرئيس بعد إحساسها بأن حجب الثقة عنها بات أمرا محسوما.

–تحدثت عن تيارات داخل المجلس التشريعي، ما هي هذه التيارات؟

هناك ثلاثة تيارات تفاعلت في ما حصل في دورة التشريعي الأخيرة. التيار الأول الوطني، غير المشكك في نزاهته ووطنيته وحرصه على المصلحة الوطنية، هو الذي انتصر. ولا يراودني شك أن هناك من احتكم في موقفه بغايات شخصية. وقلة قليلة هي التي جاء موقفها متساوقا ومنسجما مع المشروع التآمري.

صخر بسيسو / تتمة

هذا إذا ما أرادت الحركة أن تستمر في قيادة المرحلة وان تستعيد ثقة واحترام الجماهير.

ان إجراء بعض المراجعة ستقود الى عقد المؤتمر السادس العام للحركة، الذي كان من المفترض عقده منذ عقد كامل، بل كان ملحا وضروريا عقده اثر إعلان مبادئ أوسلو.

فالمؤتمر هو الذي يملك صلاحية تحديد الأهداف وتقييم التجربة ومحاسبة القيادة، وإعادة انتخاب المجلس الثوري للحركة واللجنة المركزية.

– تبلور في الآونة الأخيرة ما يمكن تسميته «تحالفا أو تيارا إصلاحيا» داخل فتح، ما هي تركيبة هذا التحالف، وما هو جدول أعماله؟ ماذا يريد بالضبط؟

•في تقديري أن تعبير تحالف أو تيار إصلاحي في فتح ليس دقيقا. فمعظم قيادات وكوادر ومناضلي حركة فتح يطالبون بإجراء إصلاحات داخل الحركة وأطرها كما داخل السلطة الوطنية ومؤسساتها وأجهزتها.

نحن لا نستطيع القول أن مطالب الإصلاح تبلورت فقط في الآونة الأخيرة. فمنذ سنوات نطالب بإجراء إصلاحيات شاملة على مستوى الحركة وأطرها وبرامجها وهياكلها، كي نتمكن من الاستمرار في قيادة المرحلة.

فرق كبير بين الإصلاح الحقيقي والإصلاح الأميركي

– هناك من يعتقد أن الدعوة الى الإصلاح تأتي في إطار الانسجام والتناغم مع الدعوات الأمريكية– الإسرائيلية التي تطالب بإصلاحات داخل السلطة الوطنية. والسؤال هنا يتعلق بدلالة التوقيت. فلماذا تعالت هذه الأصوات الآن تحديدا؟

لا أستطيع القول أن دعاة الإصلاح الحقيقي ينسجمون أو يتناغمون مع الدعوات الأمريكية. فهناك فرق شاسع بين ما نطالب به من إصلاح لخدمة الأهداف الوطنية ولبناء المؤسسة الفلسطينية على أسس عصرية وحضارية، وبين الإصلاحات المطلوبة أمريكيا وإسرائيليا، والمرتبطة بالرؤيا الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في إطار الترتيبات الإقليمية للمنطقة برمتها. ولا أستطيع القول أيضا أن دعاة الإصلاح الحقيقين قد بدأوا في دعواهم مؤخرا. فنحن في حركة فتح وبعد تأسيس السلطة الوطنية قدمنا مذكرة للأخ أبو عمار ولقيادة الحركة في شهر أكتوبر عام ١٩٩٤، طالبنا فيها بإجراء إصلاحات في مؤسسات السلطة الوطنية. وباستمرار وجهنا نداءات الإصلاح، التي توجت بوثيقة صدرت عن المجلس الثوري في دورته ال١٧، المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٠، حيث اتخذ المجلس مجموعة من التوصيات رفعت للجنة المركزية وطالبت بإجراء إصلاحات على كافة الصعد الحركية، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤسسات السلطة. فقط طالبنا مرارا بفصل السلطات الثلاث عن بعضها، ودمج عدد من الوزارات والمؤسسات ذات المهام المتماثلة، وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير، وإعادة هيكلة الوزارات وتقييم العاملين فيها، وتسكينهم في إطار الهياكل الجديدة، وإعادة النظر في خطط الوزارات وبرامجها.

وأؤكد هنا أنه لا يوجد في فتح من يستقوي بالدبابات على تاريخه وحاضره ومستقبله. لقد فشلت إسرائيل في فرض قيادات خلال مرحلة الاحتلال، فكيف يمكنها الآن؟ يجب أن نكون حذرين من محاولات إسرائيل المستمرة لافتعال انقسامات في الساحة الفلسطينية، ربما يكون هناك اختلاف في الاجتهادات، أو خطأ في التوقيت، لكن بالتأكيد لا يدخل في إطار التآمر.

لا أستطيع القول أن دعاة الإصلاح الحقيقي ينسجمون أو يتناغمون مع الدعوات الأمريكية. فهناك فرق شاسع بين ما نطالب به من إصلاح لخدمة الأهداف الوطنية ولبناء المؤسسة الفلسطينية على أسس عصرية وحضارية، وبين الإصلاحات المطلوبة أمريكيا وإسرائيليا، والمرتبطة بالرؤيا الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

– البعض يقول أن عددا من دعاة الإصلاح يحاول التستر خلف هذا الشعار من أجل الحفاظ على مكاسبه وامتيازاته، بمعنى أن دعوة هؤلاء ليست أصيلة وبريئة، كيف تصنف دعاة الإصلاح من حيث المنطلقات والدوافع؟ وهل تعتقد بوجود مؤامرة تستهدف النيل من القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني؟

من الطبيعي أن يحاول البعض القليل ركوب الموجة سعيا منه الحفاظ على المكاسب والامتيازات التي حصل عليها نتيجة الخلل الإداري والمالي والتنظيمي. وبالتأكيد فانه في كل مرحلة من مراحل النضال وفي كل منعطف نجد مثل هؤلاء.

ونحن عندما نتحدث عن الإصلاح ورجاله لا نعني هؤلاء لأن جزءا منهم يعي تماما أنه مستهدف بالإصلاح، ويعتقد،مخطئا، أنه يستطيع الهرب من المحاسبة بالانحياز لعملية الإصلاح. من الطبيعي أن تكون هناك دوافع ومنطلقات مختلفة لدعاة الإصلاح.

هناك قوى أخرى في الشعب الفلسطيني يعني الإصلاح بالنسبة لها إنهاء هذه المرحلة. ومع كل الأسف فهذه القوى لا تعترف بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ولا حتى بالسلطة، وتسعى الى تعدد السلطات بل تقويض السلطة.

وهناك قوى أخرى أيضا تأمل أن يمنحها الإصلاح بعض الامتيازات وفرصة للمشاركة في صنع القرار، وفي إدارة مؤسسات السلطة، وهي بالمناسبة تطلب حجما أكبر من قوتها الحقيقية في الشارع الفلسطيني.

أما في ما يتعلق بوجود مخطط يستهدف القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني فالمؤامرة واضحة من قبل الأمريكان والإسرائيليين. لكن أريد أن أؤكد أنهم لن يجدوا من بين مناضلي حركة فتح وقياداتها وكوادرها شريكا لهم.

إصلاح فتح هو المدخل

– ما الخطوات التي يمكن أن تقوم بها فتح باعتبارها كبرى الفصائل الفلسطينية، على صعيد إعادة ترتيب البيت الداخلي؟

إذا كنت تريد بناء مجتمع ديمقراطي لا بد أن تكون أنت ديمقراطيا. وإذا ما صححت فتح في مسارها الديمقراطي سيكون لذلك تأثير مباشر على كافة القوى السياسية وإدارات ومؤسسات السلطة. من هنا يجب إعادة بناء وهيكلة الحركة، وإعادة انتخاب أطرها القيادية عبر المؤتمرات من المناطق حتى الأقاليم، وصولا الى المؤتمر العام للحركة. وعلى حركة فتح أن تقود حوارات شاملة في الساحة الفلسطينية، ومع كافة القوى للاتفاق على برنامج توحيدي وإصلاحي شامل.

فتح تتحمل الجزء الأكبر من مسئولية التدهور

– كثيرون يحملون حركة فتح مسؤولية تردي الحالة. ماذا تقول في ذلك؟ وهل تخشى فتح على دورها في المستقبل؟

تتحمل فتح قدرا كبيرا من المسؤولية في تردي وتراجع حالتنا الفلسطينية كونها الأكثر تأثيرا. وهذا لا يعفي الآخرين من تحمل المسؤولية، سواء من يشاركنا السلطة، أو من يعمل فقط لتوجيه الإدانات والاتهامات للسلطة، ويتفرج وكأن الأمر لا يعنيه، أو من يسعى للانقضاض على السلطة. إننا على ثقة أن فتح ستكون قادرة على تجاوز الصعاب والاستمرار بدورها كقائدة لنضال شعبنا.

رئيس التحرير:
د. جورج جقمان

هيئة التحرير:
مي الجيوسي
أريج حجازي
داود الديك

أجرى المقابلات:
وائل مناصرة

حرر العدد:
زكريا محمد

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب: ١٨٤٥
تلفون: ٢٩٥١١٠٨-٢ (٩٧٢) - فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥-٢ (٩٧٢)
بريد إلكتروني: muwatin@muwatin.org

تصدر هذه النشرة ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هاينرش بول- ألمانيا

رؤى برلمانية

منشورات مواطن ١٩٩٤-٢٠٠٢

سلسلة ودراسات وأبحاث:

١- حول الخيار الديمقراطي: دراسة نقدية
بقلم: برهان غليون + عزمي بشارة
جورج جقمان + سعيد زيداني

٢- مساهمة في نقد المجتمع المدني
بقلم: عزمي بشارة

٣- بين عالمين: رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني
بقلم: ساري حنفي

٤- العطب والدلالة: في الثقافة والانسداد الديمقراطي
بقلم: محمد حافظ يعقوب

٥- إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي
وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في القاهرة ٢٩/٢-٣/٣/١٩٩٦

٦- التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث
وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله ٧-٨/١١/١٩٩٧

٧- المرأة والديمقراطية: دراسة في الفكر النسوي الليبرالي
بقلم: رجا بهلول

٨- النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية
بقلم: جميل هلال

٩- ما بعد أوسلو: حقائق جديدة، مشاكل قديمة
تحرير: جورج جقمان، داغ يوغند لونغ (بالإنكليزية)

١٠- ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل
وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله ٢٢-٢٣/١١/١٩٩٨

١١- النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية
بقلم: نادر عزت سعيد

١٢- الحركة الطلابية الفلسطينية الممارسة والفاعلية
بقلم: عماد غياظة

١٣- دولة الدين، دولة الدنيا حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية
بقلم: رجا بهلول

١٤- هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز
بقلم: ساري حنفي

١٥- تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية
بقلم: جميل هلال

سلسلة مداخلات وأوراق نقدية:

١- الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
بقلم: ربى الحصري، علي الخليلي، بسام الصالحي

٢- المؤسسات الوطنية والسلطة
بقلم: عزت عبد الهادي، أسامة حلبي، سليم تماري

٣- الديمقراطية الفلسطينية
بقلم: موسى البديري، جورج جقمان، عزمي بشارة

٤- المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
بقلم: زياد أبو عمر، مناقشة: علي الجرباوي، عزمي بشارة

٥- الديمقراطية والتعددية: أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله ٢٤/١١/١٩٩٥

٦- قراءة في الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى
بقلم: عزمي بشارة

٧- اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية
بقلم: علي جرادات

٨- المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين
بقلم: وليد سالم

٩- الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة: تجارب وآراء
تحرير: مجدي المالكي

١٠- الحركة النسائية الفلسطينية إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله ١٧-١٨/١٢/١٩٩٩

١١- لئلا يفقد المعنى
مقالات من سنة الانتفاضة الأولى
بقلم: عزمي بشارة

١٢- ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية
بقلم: عزمي بشارة

١٣- في قضايا الثقافة الفلسطينية
بقلم: زكريا محمد

سلسلة أوراق بحثية:

١- النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
بقلم: محمد خالد الأزعر

٢- البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
بقلم: علي الجرباوي

٣- المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
بقلم: خولة الشخشير

٤- التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة
بقلم: خالد الهندي

٥- التحولات الديمقراطية في الأردن
بقلم: طالب عوض

٦- العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي الصراع من أجل المنافع العامة
بقلم: ملتون فيسك

٧- الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤
بقلم: سميح شبيب

٨- التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والإسلامي بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين
بقلم: خليل عثامنة

سلسلة ركائز الديمقراطية:

محرر السلسلة: جورج جقمان

١- الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
بقلم: حليم بركات

٢- حقوق الإنسان السياسية والممارسة الديمقراطية
بقلم: فاتح عزام

٣- سيادة القانون
بقلم: أسامة حلبي

٤- الدولة والديمقراطية
بقلم: جميل هلال

٥- الديمقراطية وحقوق المرأة
بقلم: منار شوربجي

٦- الديمقراطية والتربية
بقلم: رجا بهلول

٧- حماية حقوق الإنسان في أوضاع الطوارئ
بقلم: رزق شقير

سلسلة مبادىء الديمقراطية

تحرير واشراف علمي: د. عزمي بشارة
اعداد: نبيل الصالح
استشارة تربوية: ماهر حشوة
رسومات: خليل ابو عرفة

١- ما هي المواطنة
٢- فصل السلطات
٣- سيادة القانون
٤- مبدأ الانتخابات
٥- حرية التعبير
٦- عملية التشريع
٧- المحاسبة والمساءلة
٨- الحريات المدنية
٩- التعددية والتسامح
١٠- الثقافة السياسية
١١- العمل النقابي
١٢- الاعلام والديمقراطية

سلسلة التجربة الفلسطينية

١- البحث عن الدولة
بقلم: ممدوح نوفل

٢- الجري الى الهزيمة
بقلم: فيصل حوراني

٣- اوراق شاهد حرب
بقلم: زهير جزائري

سلسلة تقارير دورية

١- الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
بقلم: سناء عبيدات

٢-نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال وعزمي الشعيبي وآخرون.